#ولا_أسهل
من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com

مجلة
الرابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (1) فبراير 2022م

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foundation

شـراكـة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الجمهورية اليمنية - عدن
facebook.com/107194314898407
Economista.967@gmail.com

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

أ.د ليبيا عبود باحويرث

فضل علي مبارك

د. حاتم علي باسرده

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

محتويات العدد:

- من نحـن .....(5)
- شخصية اقتصادية .....(9)
- ملخص حلقة النقاش الأولى .....(17)
- التطورات الاقتصادية لأسعار الصرف لشهر يناير .....(19)

- مقالات اقتصادية:
- الحرب والفرص الاقتصادية الضائعة. د. حسين الملعسي...(26)
- منظمات المجتمع المدني الأقرب الى الناس في تقديم العون ومواجه التحديات. محمد قاسم نعمان .....(29)
- المزادات الإيجابيات والسلبيات على العملة الوطنية د. محمد الكسادي.....(31)
- قياس العرض النقدي في اليمن. محمد المفلحي
- مقالة د. بثسنة .....(36)
- تطورات أسعار السلع في شهر ديسمبر 2021 .....(40)

- تطورات اقتصادية:
- رؤوس أقلام (الاقتصاد والعلمة والصرف). صبحي باغفار..(44)
- رؤية حول نظام الرقابة وإعادة تنظيم اعمال الصرافة د. رجوان عبد الوهاب.....(45)
- هيكل الوظائف والمرتبات في اليمن في الميزان د. حسين الملعسي، د. نهال عكبور.....(46)

- تجارب اقتصادية: (سنغافورة نهضة بنيت بالدموع والعرق) د.سامي محمد قاسم.....(49)
- إلى من يهمه الامر.....(54)

الافتتاحية

بسم الله، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين... وبعد

القارئ الكريم ها نحن نضع بين يديك وأمام ناظريك العدد الأول من مجلة الرابطة الاقتصادية؛ المجلة التي تهتم بالقضايا الاقتصادية ذات العلاقة بالتطورات الراهنة والمؤثرة على الأوضاع الاقتصادية وذات العلاقة بحياة الناس اليومية؛ حيث تهتم المجلة بعرض المشكلات وأسبابها ونتائجها والحلول المتاحة لتجاوزها من خلال اقتراح السياسات الملائمة للتعامل مع المستجدات الاقتصادية برؤية علمية محايدة ملتزمين في ذلك نهجاً يحقق روح الشراكة في تناول الشأن الاقتصادي العام انطلاقًا من شعار الرابطة الاقتصادية" شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد".

ويضم العدد الأول باقة من المقالات والدراسات والتقارير الميدانية التي تتناول قضايا الاقتصاد المحلي بشكل يجمع بين العُمق في التحليل والبساطة في الأسلوب؛ بما يسهم في تزويد القراء بالمعلومات الموثقة والموثوقة المؤثرة في الواقع المعاش.

في الأخير نرجو من القُراء الكرام دعم المجلة وإثرائها بالمشاركات والمقترحات والإعلانات لكي يكتب لها الاستمرار والنجاح وتتمكن من القيام بدورها التنويري.

ومن الله التوفيق وهو المستعان.

* رئيس التحرير

من نحن؟

أولاً: نبذة عن التأسيس

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين. وبانتظار التأسيس الرسمي للرابطة بعد استكمال العمل مع الجهات الحكومية المعنية.

ثانياً: الرؤية

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

ثالثاً: الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

رابعاً: الأهداف

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية و دولية
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

طبيعي أطيب مذاق
الفخامة
Alfakhama
نكتار المانجو
Mango Nectar
الفخامة
Alfakhama
نكتار المانجو
Mango Nectar
الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

اكتشف كل مميزات
تطبيق القطيبي موبايل

حمل التطبيق
من متجر جوجل

JETZT BEI
Google play

الإدارة العامة - عدن - المنصورة - شارع القطيبي - الرقم المجاني : 8000393

alqutеibiexchange@gmail.com

www.alqutaibiexchange.com

ALQUTAIBI EXCHANGE CO.

شخصية العدد

اعـزائي القـراء في شـخصية اقتصاديـة لعـدد المجلـة الاول يشرفنـا ان يكـون معكـم الشـخصية الاقتصاديـة والخبـير المـصرفي والمـالي المعـروف الدكتـور احمـد بـن سـنكر مدير عـام البنـك الاهلي اليمنـي والمعـروف ان البنـك هو مـن أعرق وأقـدم البنـوك في البلـد وسـوف نقـدم تعريـف بسـيرته الذاتيـة ومـن ثم تسـليط الضـوء عـلى عـدد مـن قضايـا السـاعة الملحـة في الشـأن الاقتصـادي في البلـد.

السيرة الذاتية

- د. أحمد علي عمر بن سنكر
- من مواليد 8 أكتوبر 1966م بمدينة المكلا م/حضرموت
- متزوج (من طبيبة اختصاصية باطني)
- أب لولدين
- الوظيفة الحالية: مدير عام البنك الأهلي اليمني - عضو مجلس الإدارة
- تاريخ التعيين الأخير بالبنك: 21/3/1998م (بالإضافة لخدمة سابقة
- قبل الدراسة الجامعية تمتد من 1986 حتى 1988م)، بالإضافة إلى 4
- سنوات للدراسة الجامعية إجمالي سنوات الخدمة 29 عام.

المؤهلات العلمية:

- حاصل على درجة الدكتوراه بامتياز في مجال (العلوم الاقتصادية) عام1997م، شهادة تحمل رقم (002714) من لجنة الشهادات العليا روسيا الاتحادية وصادرة بتاريخ 10/10/1997م.
- حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص (اقتصاد عمل وعلم الاجتماع) من جامعة داغستان الحكومية روسيا الاتحادية مع مرتبة الشرف (امتياز) في العام 1994م.
- حاصل على شهادة الثانوية في العام الدراسي 1984م-1985م بثانوية الجلاء خور مكسر م/عدن.
- أكمل مرحلة الدراسة الابتدائية والمرحلة الموحدة الأساسية بداية في مدرسة بدر وبعد ذلك مدرسة الفقيد عبد الله خليفة بمدينة خور مكسر محافظة/عدن.
- حاصل على شهادة تؤهله لتدريس اللغة الروسية في(دورات ومقررات) بموجب شهادة معتمدة رقم 110888 صادرة في 1/7/1994م.
- حاصل على شهادة تؤهله للتدريس في الجامعات والمعاهد العليا تؤكد استكماله للكورس الكامل في مادة «علم التربية والنفس للمعاهد العليا» وبدرجة امتياز الشهادة تحمل مرجع رقم (36) صادرة في 16/10/1997م، من وزارة التعليم والتأهيل العالي روسيا الاتحادية جامعة داغستان الحكومية.
- حاصل على شهادة تؤكد عمله بمعهد الإدارة والتسويق بجامعة داغستان الحكومية روسيا الاتحادية وبدرجة مدرس جامعي في قسم الإدارة خلال فترة 3 أعوام من 1/9/1994م حتى 1/9/9/1997م، وقيامه بالتدريس للمواد العلمية الآتية: (الإدارة /التسويق / اللغة العربية)، الشهادة تحمل مرجع رقم (20) صادرة في 18/10/1997م من مركز الدراسات العليا - معهد الإدارة والتسويق بجامعة داغستان الحكومية.

الخبرات في المجال المصرفي:

■ اختير ممثلا لليمن في اتحاد المصارف العربية عام 2018م بموجب ترشيح البنك اليمني المركز الرئيسي عدن، وأصبح عضو لمجلس الإدارة باتحاد المصارف العربية.

■ عمل موظفاً بالبنك بقسم النقد وبدرجة مصرفي (صراف) بفرعي العيدروس والملكة أروى (1986م حتى 1988م) وذلك أثناء تأدية الخدمة الوطنية وقبل الابتعاث للدراسة الجامعية.

■ بعد التخرج من الجامعة وتعيينه الجديد بالبنك في 21/مارس/1998م تم التعامل معه بدرجة مشرف أثناء فترة التعرف على دوائر وأقسام ووحدات العمل بالإدارة العامة للبنك وبعد ذلك تدرج على النحو الأتي:

- رئيس قسم الدراسات والبحوث المصرفية بدائرة الإحصاء والبحوث (1998م حتى 2001م) والذي تأسس كقسم بدائرة الإحصاء والبحوث بناءً على مقترح قدمه د. أحمد بن سنكر لإدارة البنك العليا وتم تأسيسه وشغل الوظيفة كأول رئيس قسم له.
- المشرف على مكتبة البنك الأهلي اليمني (1998م حتى 2001م)، بناءً على مقترح د. أجمد بن سنكر لإدارة البنك العليا بإنشائها.
- مقررا للجنة الأصول والخصوم بالبنك منذ تأسيسها في 1998م حتى عام 2001م.
- كلف بإدارة مركز التدريب والأبحاث والدراسات الاقتصادية بالبنك الأهلي اليمني (1999م حتى 2006م)، بناءً على مقترحه لإدارة البنك العليا والذي تم تأسيسه في البداية كمركز للتدريب والتأهيل وشغل الوظيفة كأول مدير له حينها في 1999م.
- مدير دائرة الشئون المالية والإدارية (للفترة من 2000م حتى 2012م).
- نائب للمدير العام للدوائر المساندة للفترة من 2012 حتى فبراير 2017 م
- في عام 2013م كلف رئيسا للجنة الخاصة باستكمال تجهيزات الفروع الإسلامية للبنك الأهلي اليمني، وكذا مفوضا عن البنك للتنسيق مع الشركة المختصة بتطبيق النظام المصرفي للفروع الإسلامية.
- ترأس العديد من اللجان العاملة في البنك لإنجاز بعض المهام ومنها (إعداد الموازنة/ إنشاء والإشراف على افتتاح فروع جديدة/ إعداد لوائح خاصة بالبنك).
- الإشراف المباشر على إنشاء مباني جديدة وكذلك افتتاح فروع جديدة ومنها (فرع الحديدة /فرع القاع «صنعاء» /فرع تعز / فرع سقطرى/ فرع الغيضة /فرع القطن/ فرع الشحر/ فرع سيئون/ ومبنى الأرشيف العام في البنك).
- مشرفاً عاماً لمشروع التطوير والتحديث للبنك الأهلي اليمني بمرحلتيه) بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (55) لعام 2017 وقرار رئيس مجلس الإدارة رقم (33) لعام 2017.

الخبرات في المجال الأكاديمي:

■ أستاذ محاضر بجامعة العلوم التطبيقية لمدة 3 أعوام دراسية للفترة من (1998م حتى 2001 م) لتدريس مساق إدارة الأعمال/ والإدارة العامة.

■ أستاذ محاضر منتدب بجامعة عدن كلية الاقتصاد لتدريس طلبة الماجستير قسم مالية ومصارف (مساق إدارة البنوك)، وذلك اعتبار من الدفعة الأولى لبرنامج الماجستير بالكلية حتى الدفعة السابعة، وللفترة من (2008م - 2017م) ولازال مرتبط بعملية التدريس في القسم، وهذا في أطار تنفيذ مذكرة التفاهم التنسيقية والموقعة بين البنك الأهلي اليمني وجامعة عدن (كلية الاقتصاد).

■ اختير للتحكيم والتقييم وعضوا في اللجنة العلمية لمناقشة رسائل الماجستير وعددها (13) في العام 2015م - 2019م عضو لجان المناقشة (مناقش خارجي).

■ اختير نائباً لرئيس مجلس إدارة جامعة ابن خلدون عام2012م.

الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات والإعمال التي أعدت وقدمت لخدمة العمل بالبنك:

■ ممثلاً رسمياً للبنك في عدد من اللجان والشركات كما قام بتمثيل البنك في زيارة العديد من المؤسسات المالية والمصرفية في الداخل والخارج والمشاركة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وحضور حلقات النقاش وورش العمل والمشاركة في دورات عمل، وفي مجالات متعددة مرتبطة بالعمل المصرفي والمالي والإداري والتي انعقدت في الداخل والخارج في (مصر/ تونس/ الأردن/ لبنان/سوريا/ فرنسا/ السعودية/ البحرين/ الإمارات) وكانت خلال سنوات العمل الماضية واعتبارا من عام 1999م.

■ اقترح في نهاية عام 1998م مشروع أنشاء قسم الدراسات والبحوث وكذا إنشاء مركز للتدريب والتأهيل للبنك وأيضا إنشاء مكتبة خاصة للبنك والمقترح المقدم تضمن الهيكلية والمهام واللائحة المنظمة لكل كيان، وفعلاً تم الإنشاء لها وكانت باكورة مشاريع عمله بالبنك.

■ شارك في إعداد اللوائح والأنظمة الخاصة بالبنك.

■ شارك في تقديم فكرة لتصميم نشرة ومجلة للبنك، والتي فعلا تم تنفيذها والان تصدر فصليا تحت مسمى نشرة الأهلي المصرفي.

1- يعد البنك الأهلي اليمني واحد من أعرق البنوك في البلاد نرجو إعطاء نبذة مختصرة عن البنك الأهلي وتأسيسه والدور الذي يؤديه حاليًا؟

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience الخبرة والثقة

■ بدأ البنك الأهلي اليمني يوم تاريخه المشهود حين سطر أول أحرفه في نوفمبر 1969م وبحروف من ذهب وهو يمر في كل محطاته من نجاح إلى نجاح، وقد مر على البنك أكثر من نصف قرن من الزمان ومع أولى انطلاقاته في السابع والعشرون من نوفمبر 1969م، واقترن اسمه من ذلك الحين باسمه الذي نفتخر به... (البنك الأهلي اليمني).

■ كم كانت المحطات الكثيرة التي مر بها البنك الأهلي اليمني رغم صعوبة مراحلها إلا أنها كانت كلها نجاحات ومفاخر لنا جميعاً خاصة تلك الفترة التي امتدت من الستينات حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي حين اضطلع وقتها بالقيام بوظيفة بنك الدولة إلى جانب قيامه بالخدمات والوظائف للبنوك التجارية وبذلك أصبح البنك ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني وداعماً للكثير من المشاريع التنموية.. ولازال حتى يومنا هذا يعتبر ذراعا من أذرع الحكومة المالية، وإن أُسند له في الأعوام العشرين الأخيرة وظائف البنك التجاري إلاّ أنه ظل مصدراً مهماً لتمويل المشاريع التنموية في مختلف المجالات والمنفذة من المستثمرين وكذا قطاعات الدولة مثل مشاريع (الإسكان، النقل، الاتصالات، الكهرباء، المصانع، القطاع السمكي والزراعي، قطاع الصحة، والتمويل للمشاريع الصغيرة وكذلك تمويل إنشاء المراكز التجارية والعديد من المجالات الاستثمارية الأخرى).

■ يعتبر البنك أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد الوطني ويلعب دوراً هاماً في تقديم وتسهيل الخدمات لمختلف المعاملات المالية إلاّ أنه أيضاً لا يختلف عليه أحد بأنه من أعرق بنوك المنطقة في القطاع المصرفي، وله سمعة خارجية طيبة، حيث أن بدايات عمله منذ إنشاءه كبنك عام 1969م وبرأس مال مدفوع في ذلك الحين قدره (مليون دينار يمني جنوبي)، إلاّ انه وبما يحققه من نجاحات متعاقبة، فقد تم رفع رأس ماله في عام 2010م إلى (عشرة مليار ريالاً يمني).. وفي إطار استراتيجية البنك الحالية فإنه يستهدف تعلية رأسماله إلى (عشرين مليار ريالاً يمني) وهذا ما تحقق خلال عام 2021م.

■ إن تحسن مؤشرات أداء البنك الأهلي اليمني بشكل إيجابي.. وتحديداً في العقد الأخير منذ تأسيسه والتي تؤكدها وتوضحها التقارير السنوية المدققة من المراجعين الخارجيين والمعتمدة من البنك المركزي، أكسبته ثقة عملائه والبنوك المراسلة في الخارج وتقديرا المؤسسات المالية..

فكان أن نتج عن ذلك رفع التصنيف للبنك في نوفمبر 2009م، من قبل مؤسسة التصنيف الدولية (كابيتال انتليجنس) في تقريرها، وعلى مستوى التصنيف السيادي وكذا تصنيف المعاملات بالنقد الأجنبي طويل الأمد إلى مستوى (B)، وفيما أبقت على تصنيف قوة ومتانة المركز المالي عند مستوى (BB)، وقد حددت في تقريرها ان العوامل الرئيسية المؤثرة في رفع التصنيف والخاصة بالبنك.. وأهمها هي: (سجل جيد لربحية مستمرة لسنوات عديدة، موجودات عالية للسيولة، مؤشر عالٍ لكفاية رأسمال البنك يفوق المتطلبات المحلية والدولية، ثبات مستمر ولسنوات عديدة في حجم ودائع العملاء، بنك مملوك بالكامل للدولة 100%)، كما عادت مؤسسة التصنيف الدولية بعد ذلك لتؤكد بعد مرور خمس سنوات وفي تقريرها الصادر في يناير 2014م، موضحة فيه بان النظرة المستقبلية (OUT LOOK) للتصنيفات الخاصة بالبنك الأهلي اليمني (Stable) على المستوى المنظور، وان البنك يظل الأفضل والمتميز في الأداء والقدرة على ادارة اصوله وتدعمه في ذلك إدارة حصيفة والتي تدير أصوله بمقدرة وكفاءة ممتازة ، (NBY Continues to be The best overall performing bank in Yemen).

■ إن ما ورد في تقرير شركة التصنيف الدولية حول المستوى المنظور ونظرتهم لأفضلية البنك وثبات سجل الربحية المستمرة والتي اعتبر من أهم العوامل في تقييمها للبنك، وفيما إذا نظرنا للتقرير السنوي للعام المنصرم 2021م تأكدت رؤية الشركة، واستمرت المؤشرات الإيجابية لأداء البنك حيث قد أفصح بيان الدخل الشامل للبنك وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م عن تحقيق البنك ربح السنة قبل التدقيق والمراجعة لبياناته (ما يفوق تسعة مليار ريال يمني ويعتبر ذلك أعلى مستوى للربحية يحقق ولأول مرة بتاريخ البنك مقارنة بالسنوات السابقة ومنذ التأسيس.

■ كما أنه سوف يضيف إلى أدواره التي لعبها بإسناد البنك المركزي وكذا القطاع المصرفي العديد من المدخلات الجديدة التي ستسهم في تقديم خدمات متطورة حديثة في إطار استراتيجيته للتطوير والتحديث لمنظومة البنك والتي نال عنها البنك جوائز من مؤسسات عربية متخصصة حيث منحت البنك جائزتين للتميز من مؤسستين عربيتين خلال العام 2021م تقديرا لجهود البنك في مجال

2- ما هي أهم الخطط التطويرية للبنك المواكبة للتطورات المتسارعة في قطاع البنوك في الظروف المعاصرة؟

■ بهدف استمرار البنك في تقديم خدماته ومنتجاته المتنوعة وتقديم خدمة متميزة لعملائه، قام البنك وفي إطار استراتيجيته لتطوير البنك في تنفيذ مشروعه للتطوير والتحديث والذي اعتمده على مرحلتين:

- المرحلة الأولى:

هي إعادة الهيكلة ويخص شركة (ديلويت)، فإنها قامت بإعداد هيكلية الدوائر والفروع وتحديد المهام بما يتوافق مع النظام الجديد ووفق المعايير والأسس المصرفية الحديثة؛ كما قامت بالإشراف على عملية التطبيق وإعداد الضوابط للنظام الجديد، إضافة إلى إعداد أدلة العمل للدوائر والفروع وفقا والهيكلية الجديدة.

- المرحلة الثانية:

مرحلة إدخال نظام بنكي جديد والذي سوف يسهم هذا النظام من نقلة نوعية في المسار المصرفي وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الحديثة ومنها خدمات الانترنت البنكي وموبايل بنك والعديد من الخدمات الاخرى المتطورة والتي تقدم في البنوك العالمية وسوف تسهل للعملاء العديد المعاملات التي يطلبها هذا العصر المتسارع في التوجه نحو التحول الرقمي في تقديم الخدمات.

منحت البنك جائزتين للتميز من مؤسستين عربيتين خلال العام 2021، تقديراً لجهود البنك في مجال التطوير وتحديث منظومته

3- - يشهد الاقتصاد اليمني أزمة حادة للغاية، ما أهم مظاهر الأزمة وأسبابها وتطوراتها المستقبلية، والحلول الممكنة من وجهة نظركم؟

■ ان معالجة الواقع الاقتصادي بمعزل عن الواقع السياسي غير ممكن كون المعالجات التي تتم وتتعرض للتعطيل والعرقلة من قبل الأطراف المختلفة وتقف امام اي اصلاح تقوم به الحكومة لكون هذه الاطراف قد اعتبرت الحرب الاقتصادية أحد جبهاتها الموجهة ضد الحكومة.. وعلى الحكومة ضرورة الاهتمام بتفعيل السياسة المالية والنقدية بشكل متلازم، وبما يقود إلى إعادة دوران العجلة الاقتصادية في البلد.

■ في ظل التخبط وعدم الوضوح لحلحلة المشكلة اليمنية، وتشابك الرؤى السياسية، وعدم القدرة على إيجاد اتفاق شامل للوضع، يصعب على الجميع إيجاد رؤى اقتصادية واضحة، لكن نقول والثابت لنا كاقتصاديين ، بلدنا تحتفظ بمقدرات اقتصادية طبيعية، من السهل على أي حكومة واعية لذلك إن تنطلق من هذه المقدرات الطبيعية التي تمتلكها ولا داعي أن نعددها لكم لكون الثروات الكامنة في أرضنا الكل يعلم بها (نفط وغاز / معادن / موانئ استراتيجية / اسماك / ارض زراعية / اتصالات / سياحة / ثروة بشرية / عدد وستجد مقومات الاقتصاد موجودة)، وإلى جانب إسناد حقيقي من المؤسسات الإقليمية والدولية في كافة المناحي للبيئة الاقتصادية في ظل الأوضاع الراهنة ، نستطيع القول أنه بهذا يمكننا إنعاش الحياة الاقتصادية والتي ستسهم بإنجاحها بطبيعة الحال بوجود سياسة مالية ونقدية سليمة ، وذلك من اجل تحقيق عودة الحياة الاقتصادية لمجراها الطبيعي والبدء بمعافاة الاقتصاد ومن ثم النهوض به نحو النمو، نقول بكل تأكيد سيتحقق ذلك اذا صدقت وصلحت النوايا كما ندعي الى التكامل بين مؤسسات الدولة في اداء مهامها وتناغمها بشكل فعال لكي ينهض الجميع بشكل نلحظ مساندة هذه القطاعات لبعضها البعض في اطار برنامج مدروس يخدم التوجه نحو النهوض بالوضع الاقتصادي من وضعه الحالي.

4- يشهد سوق الصرف تقلبات شديدة ومتسارعة أثرت بشكل سلبي وخطير على سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، ما الحلول الممكنة التي تساعد على استقرار سعر صرف العملة المحلية من الانهيار؟

■ لآثار الاقتصادية لتدهور العملة واضحة وجلية للعيان بدون أدنى شك ارتفاع الأسعار والتقلبات اليومية التي توقف حركة الحياة، هذا الاضطراب الاقتصادي ينفر عن البلد الاستثمار الحقيقي ، والذي كما يعلم الجميع ان المستثمر لا يرغب بالمخاطرة ويحبذ أن يعمل فقط في ظل وجود الاستقرار الاقتصادي، وان تدني مستويات الحياة المعيشية، والتدهور في تقديم الخدمات ، والتي تحسنها تعطي سبل لاستمرار الحياة الطبيعية، وطبيعيا هذه الاوضاع انعكست سلبياً على الحياة المجتمعية، ونجد الأمر واضح بأن الآثار كارثية في كل المناحي التي عدناها وتراها العين كل ثانية ودقيقة وساعه ويوم ومتغيرات وتقلبات تعقد سبل العيش ويجب علينا جميعا التوجه نحو معالجات (حقيقية فعالة) لهذه الأوضاع الكارثية والتدهور المستمر.

■ اما أسباب تدهور العملة واضح للعيان، هو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.. وهو ما أخل بموازين العمل في المؤسسات المالية والنقدية؛ وبالتالي عدم وجود سياسة مالية ونقدية متلازمة ومتناسقة تتمحور أهدافها واستراتيجياتها نحو تصويب الأداء المالي والنقدي.. وكذا تنفيذ المهام كما هي محددة في الأنظمة والخطط، وعدم الانحراف عنها، وضبط إيقاع العمل المالي والمصرفي، دون ذلك لن يشهد أي بلد في العالم استقرارا وثباتا لعملته.. وكل المحاولات الترقيعية لن تخدم طويلاً.

مشروع مبنى البنك الأهلي اليمني (الإدارة العامة) والفرع الرئيس في عدن

5- من أهم أثار الحرب هي عدم إمكانية البنوك التجارية والإسلامية القيام بوظائفها المعتادة، ما الإجراءات الممكن تنفيذها لتؤدي البنوك وظائفها المعتادة كما كانت عليه فترة ما قبل حرب 2015م مثل فتح الاعتمادات وغيرها من المعاملات المالية الدولية؟

■ تخوض البنوك اليمنية مخاضاً عسيراً منذ أكثر من 10 سنوات، حيث تعرّضت لهزات كثيرة أبرزها انهيار العملة وكذا شحة السيولة والقيود الدولية التي اثرت على تعاملاتها مع البنوك المراسلة والتي وصلت الى مستوى اغلاق حسابات البنوك اليمنية لدى هذه البنوك المراسلة التي تعاملت حسب مستوى المخاطر التي ازدادت بحكم تطور الاوضاع في بلدنا اسوة بأقطار اخرى شهدت ذات المخاض نمر به بسبب الحرب، ومن جانب اخر اثار الحرب بدورها أثر على الاوضاع الاقتصادية والمصرفية والمالية والاستثمارية للبلد، وبالرغم من كل ذلك نشير الى ان القطاع المصرفي اليمني بقي صامداً الى حدّ كبير وحافظ على التزاماته تجاه المجتمع الدولي، والآن تحاول البنوك اليمنية مواكبة جميع المتغيرات المحلية والدولية، وتطوير البرامج والأنظمة المصرفية التكنولوجية والخدمات المصرفية التي يستوجب تقديمها ، والتزمت التقيد بالمعايير الدولية بشأن الامتثال والالتزام في تعاملاتها ، لكن بالمقابل تواجه التأثير الاكبر محليا الذي يتمثل في علاقة هذه البنوك مع البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي -عدن حيث ان عملية اقحام القطاع المصرفي في السياسة وتحديدا من قبل الطرف المسيطر على البنك المركزي في صنعاء واتباع عملية فرض سياسة امر الواقع ادخل البنوك في معضلات كبيرة وان الخروج من هذه المصاعب التي تواجهه البنوك نرى بان يقوم البنك المركزي المركز الرئيسي - عدن بإيجاد معالجات فعاله لاستعادة نشاط القطاع المصرفي لدوره كما كان عليه قبل عام ٢٠١٥م والخروج من المأزق التي تعانيه البنوك وتراجع اداءها امام عملائها ، والبنك المركزي المركز الرئيسي-عدن قام بمحاولات لمعالجات منها فتح الاعتمادات بتغطية من الوديعة السعودية ، ولكن اهم هذه الإجراءات المنتظرة هو عودة البنوك للعمل كمنظومة مصرفية وتحت مظلة البنك المركزي اليمني الرئيسي -عدن وتكون مراكزها المالية تحت اشرافه وجميع تعاملاتها تخضع لإشراف بنك مركزي له السيادة الكاملة على القطاع المصرفي اليمني.

BASMATI RICE
شيش كباب
SILKY & DOUBLE POLISH
LONG GRAIN
Gulestan
جولستان
ماركه
Ruchi
روشي
منتجات ذات جودة عالية
شركة السراري للتجارة
Alsarari Trading Company
شركة السراري للتجارة
٠٢٣٨٣٣٥٠
٧٧٧٧٢٦٢٦٤-٧٧٧٧٢٦٤٤٩
ALSHEUKH
نسايم
حلاوة طحينية
سادة

مجلة الرابطة الاقتصادية العدد (1) فبراير 2022م

ملخص نتائج حلقة النقاش الأولى حول" تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية - الاسباب والحلول المتاحة-"

مدينة عدن 25 أبريل 2021م

المحور الأول: أسباب تراجع صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية

يمكن ايجاز أسباب تدهور أسعار صرف الريال اليمني إلى مجموعة من الأسباب كالتالي:

1- الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب من العملات الأجنبية في السوق بسبب زيادة الطلب على العملة الناتج عن زيادة الطلب على السلع المستوردة لأسباب من أهمها زيادة عدد السكان وضعف الإنتاج المحلي.

2- المضاربة في العملة وذلك بسبب الحرب والشلل في التحكم في السوق بسبب ضعف البنك المركزي وتقسيمه بين عدن وصنعاء.

3- الحرب والاضطرابات السياسية واستخدام العملة والاقتصاد كوسيلة من وسائل الحرب بين أطراف الصراع المختلفة.

4- إيقاف إنتاج وتصدير النفط والغاز والذي تسبب بضعف موارد البلاد من النقد الاجنبي.

5- نضوب رصيد الدولة من العملات الصعبة وعدم إمكانية معرفة الرصيد في البنك المركزي وعدم استخدامه الاستخدام الاقتصادي الصحيح.

6- الاضطرابات السياسية والأمنية والحرب منذ عام 2011م وتأثيرها على مستويات الإنتاجية وعلى الاستثمار مما أدى إلى تراجع هائل في المنتوج الاجتماعي الإجمالي لاقتصاد البلاد.

7- عدم قيام البنك المركزي اليمني بمهامه في مجال تحديد سعر الصرف وترك امر تحديده لصالح السوق الغير نظامية مثل محلات الصرافة مع ضعف التنسيق مع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

8- فقدان كثير من موارد النقد الاجنبي مثل توقف القروض والمنح والمساعدات وضعف تحويلات المغتربين وتوقف الاستثمار الأجنبي.

9- هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الاضطرابات السياسية في البلاد منذ عام 2011م.

10- تخلي البنك المركزي اليمني عن توفير النقد الأجنبي لتمويل احتياجات الاستيراد.

11- عدم قيام الإدارة العليا في البنك المركزي - عدن - بالمهام المناطة بها نظرا لتشظيها وبحكم الواقع انقسمت الادارة للعليا للبنك المركزي الى ثلاث ادارات . الادارة العليا الرسمية الممثلة بالمحافظ واعضاء مجلس الادارة المعينين بقرار من رئيس الجمهورية والادارة العليا بصنعاء المعينة من قبل سلطة الامر الواقع والثالثة في مأرب . وبالتالي انعدام وجود سلطة وادارة عليا واحدة ، ومركز واحد لاتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية عموما وسياسة سعر الصرف على وجه الخصوص.

12- غياب تأثير السياسة النقدية وأدواتها الخاصة بالتدخل في ضبط سعر الصرف ووقف تدهوره.

المحور الثاني: مشكلة فوارق سعر الصرف بين عدن وصنعاء والمكلا

1- أهم الآثار السلبية التي نتجت عن انقسام سوق الصرف بين عدن وصنعاء وفرض جماعة صنعاء رسوم كبيره على الحوالات من عدن الى صنعاء وبنسبة تقارب ال 40% معللة ذلك بأنه فارق سعر الصرف للدولار الواحد (865ريال في عدن و604ريال في صنعاء) على سبيل الذكر لا الحصر.

2- اتخذ القرار من جماعة صنعاء في أواخر العام 19واعتماد الطبعات الجديدة في التداول لفترة طويله.

3- قرار جماعة انصار الله بعدم اعتماد النقود من المطبوعات الجديدة ضاعف من مسألة المضاربة على النقود القديمة مما قاد إلى فجوة في أسعار الصرف بين صنعاء وعدن.

4- الحكومة الشرعية أغرقت السوق بالمطبوعات النقدية لمواجهة التزاماتها دون أحكام فيما ظلت الموارد المحلية والمركزية تحصل وتودع خارج القنوات الرسمية مما ضاعف من تدهور قيمة الريال في المناطق المحررة.

5- فروق اسعار الصرف أضرت كثيرا بتحويلات المواطنين من عدن الى صنعاء لمواجهة الكثير من التزاماتهم و احتياجاتهم.

6- طالما بقي الحال كما هو عليه في تقاسم السيطرة على المجال الاقتصادي الواقع تحت سلطة صنعاء والحكومة الشرعية لن يشهد سوق الصرف اي استقرار بل ربما نشهد مزيد من التدهور .

7- كلفة رسوم التحويل المرتفعة كما تقول تقارير خفضت من معدلات التبادل التجاري بين عدن وصنعاء.

8- جماعة صنعاء تخلوا عن كل التزاماتهم وتصرفوا بكل ما تحت ايديهم من المقدرات وفقا وما يخدم سياساتهم فيما ظلت الحكومة الشرعية تتحمل مسؤوليتها في جوانب صرف المرتبات وتمويل الخدمات ...الخ على الرغم من سوء الإدارة والقصور والفساد.

9- اخيرا وضع الانقسام الراهن في أسعار الصرف انعكاس طبيعي لوجود سلطتين وبنكين واثاره الاقتصادية المدمرة المواطنين وحدهم من يتحملون كلفة هذا النزاع طالما بقيت الحرب مشتعلة .

المحور الثالث: الحلول المتاحة لضمان عدم انهيار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية

1- استعاده الثقة بالبنك المركزي من جهة و البنوك التجارية من جهة اخرى و تعزيز العلاقة بينهما و رجال الاعمال و ذلك بالسماح لرجال الاعمال بالوصول الى ودائعهم والسحب منها بحرية طالما السحوبات بالاطار المسموح به.

2- توريد الموارد السيادية و غيرها من موارد النقد الاجنبي من المصادر المختلفة الى البنك المركزي في الحسابات المخصصة لذلك لدعم رصيد البنك من العملات الأجنبية كإجراء يعزز موقف الريال في السوق.

3- تعزيز موارد البلاد من النقد الاجنبي عن طريق اعاده انتاج و تصدير النفط و الغاز و توريد قيمه المبيعات الى حسابات البنك المركزي دون ابطاء.

4- حل مشكلة نشاط اعمال الصرافة و تعزيز الرقابة على نشاطهم و تنظيم عملهم وفقاً للقانون الصادر و المنظم لنشاط الصرافة و الصرافين وقيام البنك المركزي بدوره في هذا الصدد و الحد من المضاربة غير المشروعة بالعملة.

5- اعاده العمل مع البنوك المراسلة و بالاعتمادات المستندية كما كان من سابق في تسهيل الاستيراد و المساعدة في تخفيض كلفة الاجراءات و بالتالي بتخفيض كلفة الاستيراد.

6- ضرورة تحييد الاقتصاد عن الحرب و السياسة و ايجاد سلطه بنك مركزي واحده ذات قرار سيادي لضبط سعر الصرف و اعاده تنشيط المنظومة المصرفية تحت ادارة البنك المركزي لضبط سوق الصرف الاجنبي .

7- التوقف عن طباعة اي عملات جديده للريال دون وجود غطاء لذلك من السلع و الخدمات ودون رصيد كاف من النقد الاجنبي .

8- على البنك المركزي وبالتنسيق مع البنوك التجارية و الاسلامية بالتعاون بتفعيل السياسات النقدية الازمه لجذب الودائع بالعملات الاجنبية الى الجهاز المصرفي لتعزيز موقف الريال مقابل العملات الاجنبية .

9- تعزيز موقف الريال و تأمين الاستيراد وذلك بتوفير رصيد دائم في البنك المركزي لا يقل عن ثلاثة مليار دولار .

10- الافراج عن ارصده التجار في الخارج بأسرع وقت ممكن كحق اقتصادي قانوني سيادي يضمن مساعدتهم في استقرار سوق الصرف و اسعار المستهلكين .

11- الاسراع في تحسين سمعه و مصداقيه و نزاهة الأجهزة التي تشرف على تطبيق السياسات المالية وسياسه سعر الصرف تحديداً في البلاد واجراء الاصلاحات الضرورية والازمه في هذا الصدد .

12- اتخاذ السياسات المالية و النقدية الممكنة لتعزيز موقف الريال في السوق امام العملات الاجنبية.

13- تحسين بيئة العمل في مجالات التجارة والاستثمار للراس مال المحلي و المغترب و الاجنبي .

14- اعاده النظر في استخدام المنحة السعودية الجديدة وتسهيل استخدامها في مجال الاستيراد و تعزيز الشفافية في هذا المجال .

15- تنشيط الادوات الرقابية التي تضبط سوق الصرف الاجنبي .

16- اعتماد سياسه سعر الصرف المعوم المدار لأهمية ذلك في تعزيز سعر صرف الريال.

17- توريد مرتبات المسؤولين والقوات المسلحة التي تصرف بالنقد الاجنبي للذين هم في الخارج الى البنك المركزي . ومن ثم يقوم البنك المركزي بصرفها لمن هم في الداخل بالريال اليمني بسعر صرف متفق عليه وليس سعر صرف السوق.- علما بأن المرتبات التي تصرف بالنقد الاجنبي للمتواجدين في الخارج لا يستقطع عليها ضريبة كما هو الحال للمرتبات والاجور لموظفي الجهاز الاداري والعسكري للدولة .

18- تشجيع الادارات المركزية للبنوك التجارية والإسلامية المتواجدة في صنعاء الى نقل مركز العمليات المصرفية للبنوك الى العاصمة المؤقتة عدن . وذلك باستخدام اساليب الترغيب وتقديم الحوافز القانونية والإجرائية لها وان تطلب تقديم المغريات لها من خلال ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

فريق الاشراف وصياغة النتائج:

1- د/ حسين الملعسي، استاذ الاستثمار الاجنبي المشارك رئيس قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عدن.

2- د/ ليبيا عبود باحويرث، الاستاذ المشارك في الاقتصاد وإدارة الموارد، ونائب العميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا بكلية العلوم الإدارية جامعة حضرموت.

3- د/ حاتم باسردة رئيس قسم اقتصاد الاعمال .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

4- ا/ صالح الجفري . خبير اقتصادي، ومدير عام الموارد في وزارة الحكم المحلي سابقاً.

تقرير شهر يناير لعام 2022م لأسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار

إعداد:

د/ نهال علي عكبور أ/هلال عبدالله

أ/نصر السناني أ/ صفية الشرمي

■ بعد تغيير إدارة البنك المركزي اليمني - عدن في 6 ديسمبر من عام2021م، لوحظ انخفاض في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار، إذ حدث انخفاض بمقدار 184 و187 ريال يمني / ريال سعودي لعمليتي (الشراء والبيع) بسعر السوق، بمتوسط بلغ 327.21، 335.41 ريال يمني / ريال سعودي على التوالي بنسبة 84.17% و81.64%، وبلغ الفارق من عمليتي (الشراء والبيع) للمدة نفسها للريال اليمني/الدولار بسعر السوق بلغ 698 و715 ريال يمني/ دولار، بنسبة انخفاض بلغت 81.24% و 81.67% ، بمتوسط بلغ 1244.67و 1274.72 ريال يمني / دولار، كما انخفض سعر الصرف التأشيري للريال اليمني/ ريال سعودي والدولار بالعمليتين (الشراء والبيع) بمقدار (188.5، 185.5، 717، 707) ريال يمني على التوالي، أي بنسبة 101.40%، 92.90%، 100.95%، 93.33% على التوالي، بمتوسط بلغ 319.71، 324,95، 1215.66، 1236.5 ريال يمني/ ريال سعودي ودولار على التوالي، وقد لوحظ من أن الفجوة تم تقليصها فيما بين البنك المركزي اليمني عدن، وأسعار السوق، إذ تقلصت الفجوة بمتوسط 10.78%، 39.47% للريال اليمني / الريال سعودي والدولار على التوالي.

هناك عدة إجراءات تم اتخاذها من قبل البنك المركزي اليمني لتعزيز قيمة الريال اليمني مقابل العملات الأخرى، على النحو الآتي :

1. ربط جميع الشبكات للصرافين ومراقبة كل عملياتهم.
2. تسليم ضمان كبير للبنك المركزي تضمن حقوق العملاء.
3. إغلاق حسابات التجار عند جميع الصرافين وسحب أموالهم منها.
4. كل من تورط بالمضاربة يعتبر مستقبله المصرفي منتهي ويتم إغلاق صرافته .
5. إيقاف كافة العمليات للبيع والشراء للعملات الأجنبية عبر برنامج الواتساب وكافة برامج التواصل الاجتماعي.
6. تجديد تراخيص الصرافات لعام 2022م في شهري يناير وفبراير من نفس العام وعودتها مجددًا للعمل.
7. إتخاذ إجراءات منظمة لخفض حجم المعروض النقدي وإبقاءه في المستويات المقبولة والمتوافقة كميًا مع حاجة السوق لها، وذلك بناء على الدراسات التي أعدها الخبراء المختصون في البنك؛ للحد من أية آثار تضخمية، وانعكاسه سلبًا على قيمة عملتنا المحلية في عموم السوق اليمنية ومختلف المناطق.
8. تلزم البنوك ومؤسسات التحويل والصرافة وخلال فترة قريبة قادمة بوقف فرض عمولات جزافيه وغير واقعيه للتحويلات الداخلية بين مختلف مناطق البلاد بدواعي التمييز السعري بين فئات العملة المحلية الواحدة، وستتعرض عند مخالفتها لعقوبات مشددة يقررها البنك بهذا الشأن.
9. يؤكد البنك المركزي بأن كافة الأوراق النقدية من العملة الوطنية بجميع فئاتها المصدرة والمتداولة استنادًا إلى قانون البنك المركزي اليمني تعتبر عمله قانونية ملزمة حسب قيمتها كوسيلة دفع في جميع التعاملات الداخلية في الجمهورية اليمنية.
10. الوعود بوجود وديعة سعودية إماراتية مع جملة إصلاحات مالية وادارية واقتصادية.
11. عمم البنك المركزي على التجار والمواطنين بعدم فتح حسابات أو أرصدة لدى شركات الصرافة ما لم فسيتم مصادرتها أو تجميدها خلال حملات تفتيش مقبلة.
12. إتخاذ قرار بإيقاف التعامل مع عدد من محلات الصرافة التي ساهمت في عملية المضاربة ورفع أسعار الصرف.
13. يعمم البنك المركزي على الشركات ومنشآت الصرافة بتسجيل كافة العمليات المنفذة في النظام المحاسبي وقت حدوثها وإصدار تقارير البيانات اللازمة بحسب متطلبات البنك وضمان توفر متطلبات الحماية والأمن الإلكتروني للنظام الالي، وعدم حذف أو تعديل بيانات العمليات.

كل ذلك وغيرها من الإجراءات المتخذة من البنك وجمعية الصرافين لم تساهم في ثبات أسعار الصرف واستقراره وسرعان ما عاود بالارتفاع في نهاية عام 2021م، إذ ارتفع السعر التأشيري للدولار مقابل الريال اليمني في 30 ديسمبر (817) للشراء و(855) للبيع، بعد أن كان قد وصل في الأيام السابقة إلى (741) للشراء و(780) للبيع، وكذلك بالنسبة للريال السعودي إذ ارتفعت قيمته من (195) للشراء إلى (215)، و(205) للبيع إلى (225).

ومع بداية العام الجديد استمر ذلك الارتفاع في العملات وانهيار الريال اليمني مقابلها كما هو موضح في الجدول رقم (1) لأسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى لشهر يناير لعام 2022م، إذ ارتفع بمتوسطها خلال ال10 أيام الأولى بحوالي (282و 292) ريال يمني/ريال سعودي، في عمليتي الشراء والبيع، إذ ارتفع بمعدل (4.69%)، كما ارتفع أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار لنفس الفترة بمتوسط (1071) و(1110) ريال يمني / دولار، إذ بلغت نسبة الزيادة (5.37%). إذ شهدت ال10 الأيام الوسطى استمرار في تدهور العملة اليمنية مقابل أسعار الصرف للريال السعودي والدولار، إذ بلغ بمتوسطها (298) و(305.6) للريال اليمني مقابل الريال السعودي، بعمليتي الشراء والبيع، وبلغ بمتوسطها (1161.1) و(1584.6) الريال اليمني مقابل الدولار.

كما لوحظ في أواخر شهر يناير انخفاض طفيف في أسعار الصرف إذ بلغ في متوسطه 308.20 و316.6 ريال يمني لكل ريال سعودي في عمليتي الشراء والبيع، وقابلها انخفاض طفيف في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الدولار بحوالي 1174.10 و1205 ريال يمني في عمليتي الشراء والبيع، قد وصل معدلات نموها بمعدل (1.79-) و (1.32-) لكل من بيع الريال اليمني/ السعودي والدولار. أنظر الشكل رقم (1و2) الموضح لحركة سعر صرف الريال اليمني/الريال السعودي والدولار خلال شهر يناير لعام 2022م.

من المرجح أن الثبات النسبي و الانخفاض الطفيف الحاصل في أسعار الصرف هو بسبب تكرار المزاد التابع للبنك المركزي؛ حيث عملت على سحب السيولة وإعاده إيرادات الحكومة بكل قطاعاته إلى البنك المركزي، حصر شركة النفط لتغذية السوق بالنفط عبر البنك المركزي وتوقف شركات ومنشآت الصرافة الغير مرخصة والعمل على تجديد التراخيص، قرار تشكيل لجنة الموازنة العامة للدولة لعام 2022م ، التوقف عن طباعة العملة الجديدة، الرقابة على السوق ووضع سقوف للتغطيات والحوالات، و الزيارات والاجتماعات التي يقوم بها المحافظ البنك المركزي لعمل سياسة نقدية جديدة ومثمرة.

كما لوحظ من ارتفاع السعر التاشيري خلال المدة من 1 يناير لغاية 12 يناير بنسبة (32.56%) و(28.89%) لسعر صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي في عمليتي الشراء والبيع، وما نسبته (32.56%) و(28.89%) لسعر الصرف الريال اليمني مقابل الدولار في عمليتي البيع والشراء.

في مقابل ذلك عند النظر لأسعار الصرف في محافظة صنعاء نلاحظ ثباتها خلال الشهر وأن نسبة ارتفاعها لا تكاد تتعدى ال(0.5%) في أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي و(0.6%) في الريال اليمني مقابل الدولار، نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3) الموضح لحجم الفجوة بين محافظتي عدن وصنعاء من وجود فجوة حقيقية إذ بلغ متوسط سنوي بلغ (130.92 ريال يمني مقابل ريال سعودي) في عملية البيع بنسبة زيادة (4%) و (499.87 ريال يمني مقابل الدولار) في عملية البيع، بنسبة زيادة (3.9%) ، ولوحظ انخفاض طفيف في حجمها في أواخر الشهر مع تعافي بسيط بسبب تعافي العملة.

جدول رقم (1) الموضح لأسعار صرف الريال اليمني مقابل العملات الأخرى لشهر يناير لعام 2022م

البيانات	السعر التأشيري - البنك المركزي عدن				أسعار السوق -محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الدولار		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي	
	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء
يناير-01	600	599.3	158.4	158.2	1031	950	270	255	855	817	225	215
يناير-02	600	599.3	158.2	158.2	952	912	250	240	914	894	240	235
يناير-03	600	599.3	158.4	158.2	1025	988	270	260	914	894	240	235
يناير-04	600	599.3	158.4	158.2	1030	1006	270	260	1009	970	260	255
يناير-05	600	599.3	158.4	158.2	1143	1105	300	290	1009	970	260	255
يناير-06	600	599.3	158.4	158.2	1162	1140	305	300	1009	970	260	255
يناير-07	600	599.3	158.4	158.2	1130	1104	298	290	1009	970	260	255
يناير-08	600	599.3	158.4	158.2	1140	1080	300	285	1104	1065	290	280
يناير-09	600	599.3	158.4	158.2	1211	1181	320	310	1104	1065	290	280
يناير-10	600	599.3	158.4	158.2	1276	1257	335	330	1104	1065	290	280
يناير-11	600	599.3	158.4	158.2	1276	1235	335	325	1123	1103	295	290
يناير-12	600	599.3	158.4	158.2	1200	1170	320	310	1102	1083	290	285
يناير-13					604	601	158.5	158.2	1120	1086	295	285
يناير-14					603	600.5	158.8	158.5	1140	1124	300	295
يناير-15					603	600.5	158.8	158.5	1162	1121	305	295
يناير-16					603	601	158.8	158.6	1166	1156	307	305
يناير-17					604	601	158.9	158.6	1170	1124	305	295
يناير-18					604	601	158.9	158.6	1155	1143	303	300
يناير-19					604	601	158.9	158.6	1120	1105	296	290
يناير-20					604	601	158.9	158.6	1102	1067	290	280
يناير-21					604	601	158.9	158.6	1102	1067	290	280
يناير-22					604	601	158.9	158.6	1102	1067	290	280
يناير-23					604	601	158.9	158.6	1102	1067	290	280
يناير-24					604	601	158.9	158.6	1102	1067	290	280
يناير-25					604	601.5	159	158.8	1130	1105	295	290
يناير-26					604	601.5	159.2	158.8	1108	1097	291	288
يناير-27					602	601	158.9	158.7	1094	1074	286	282
يناير-28					602	601	158.9	158.7	1094	1074	286	282
يناير-29					602	601	158.9	158.7	1064	1046	280	275
يناير-30					602	601	158.9	158.7	1050	1010	275	265
يناير-31					602	601	158.9	158.7	1089	1067	285	280
المصدر	البنك المركزي اليمني عدن (- عدم توفر بيانات)				twitter.com/Boqasho.							

إعداد : فريق رصد وتحليل أسعار الصرف التابع لمؤسسة الرابطة الاقتصادية
المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

الشكل رقم (١) الموضح لحركة شراء وبيع أسعار صرف الريال اليمني قابل الريال السعودي لشهر يناير ٢٠٢٢م

الشكل رقم (٢) الموضح لحركة شراء وبيع أسعار الصرف للريال اليمني مقابل الدولار لشهر يناير ٢٠٢٢

الشكل رقم (٣) الموضح للفجوه بين محافظة عدن ومحافظة صنعاء لشهر يناير ٢٠٢٢م

المزاد خلال شهر يناير لعام 2022م

■ من خلال بيانات الجدول رقم (3) و (4) نلاحظ ان هناك أربع مزادات مقامه خلال الشهر اذ بلغ اجماليها بحوالي (60) مليون دولار، بلغ اجمالي المبلغ المقدمة منها خلال الشهر بحوالى 77 مليون و405 دولار، وذلك بسبب ارتفاع في سعر الارساء المتواكب مع أسعار السوق.

فقد بلغ اجمالي العطاءات المقدمة في المزاد رقم (1) لتاريخ 4 يناير بلغت 15 مليون و427 ألف دولار أي أكثر من 14 مليار ريال يمني، بنسبه تغطيه 103%، وكان اعلى سعر عطاء 930 ريالا للدولار الواحد.

المزاد رقم (2) لتاريخ 11 يناير نتج عنه اجمالي عطاءات 21 مليون و401 ألف دولار أكثر من 23 مليار ريال يمني، بنسبه تغطية 143%، وكان اعلى سعر عطاء 1120 ريالا للدولار، وأدنى سعر عطاء 1070 ريالا لكل دولار.

جدول رقم (2) سعر المزاد المعلن عنه ريال / دولار

البيانات	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء
يناير-04	962	930	930
يناير-11	1120	1070	1090
يناير-18	1175	1080	1120
يناير-25	1108	1085	1086

المصدر البنك المركزي اليمني - عدن

بلغ المزاد رقم (3) لتاريخ 18 يناير بحوالى 22 مليون و662 ألف دولار أكثر من 25 مليار ريال يمني، بنسبه تغطيه 151%، وكان اعلى سعر عطاء 1175 ريالا مقابل الدولار وأدنى سعر عطاء 1080 ريالا للدولار.

وفي المزاد رقم (4) لتاريخ 25 يناير بلغ اجمالي العطاءات المقدمة في المزاد بلغ 17 مليون و915 ألف دولار، أكثر من 19 مليار، بنسبة 119% وكان اعلى سعر عطاء 1108 ريال للدولار، وأدنى سعر عطاء 1085 ريال للدولار.

ولكن تم قبول 60 مليون دولار أي ما يعادل 63390000000 ريال يمني وهو يعادل المعروض منها في البنك المركزي.

جدول رقم (3) الموضح للمبالغ المباعة بالريال اليمني ونسبة التغطية

تاريخ المزاد	المبلغ المعروض بالدولار	المبالغ المقدمة بالدولار	سعر الإرساء	المبالغ المقدمة بالريال اليمني	نسبه التغطية	المبالغ المباعة منها	المبالغ المباعة بالريال
04/01/2022	15,000,000	15,427,000	930	14,347,110,000	103.0%	15,000,000	13950000000
11/01/2022	15,000,000	21,401,000	1090	23,327,090,000	143.0%	15,000,000	16350000000
18/01/2022	15,000,000	22,662,000	1120	25,381,440,000	151.0%	15,000,000	16800000000
25/01/2022	15,000,000	17,915,000	1086	19,455,690,000	119.0%	15,000,000	16290000000
الإجمالي	60,000,000	77,405,000	4,226	82,511,330,000	5	60,000,000	63390000000

(المصدر إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية استنادا الى بيانات جدول رقم (3

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الخبـرة والثقـة Trust & Experience

بنك مملوك للدولة 100%

وضوح في الرؤية
تميز في الأداء
إشراقة جديدة

تصميم دائرة تكنولوجيا المعلومات

WESTERN UNION WU
moving money for better
لتحويل الاموال

ATM
خدمة الصراف الآلي

التمويل العقاري

قروض وتسهيلات مشتركة

تمويل التجارة الخارجية

قروض السيارات

هاتف :
+967 -2- 253753/252403
فاكس:
+967 -2- 255004
البريد الإلكتروني:
nby.ho@y.net.ye
لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا
http://www.nbyemen.com

معك اينما كنت

خدمة Mobile

الذهبي مـــوبايل

GET IT ON Google Play

تطبيق الذهبي موبايل

للشركات والافراد

24/7 365

شركة العروي للصرافة

Alarwy Exchange Company

الإدارة العامة - عدن - الشيخ عثمان - شارع عبدالعزيز

الرقم المجاني : 8002200

02326111 | 02326222 | 02326777 | 02358666 | 02358555

alarwyinfo@gmail.com

www.Alarwy.com

alarwyco@

مقالات اقتصادية:

الحرب والفرص الاقتصادية الضائعة

أ. مشارك د. حسين الملعسي - رئيس قسم الاقتصاد الدولي

نظرة عامة:

- الاقتصاد اليمني اقتصاد حرب والذي يعني استمرار الاقتصاد بوسائل أخرى، فاقتصاد الحرب ينطوي على قدر كبير من التحايل على الاقتصاد النظامي ويعمل على تدميره ونمو الأسواق والأنشطة غير النظامية والسوداء وسيادة السلب والابتزاز والعنف المتعمد ضد المدنيين من قبل المتحاربين بهدف اكتساب السيطرة على الأصول المربحة كما يزدهر نشاط التهريب على نطاق واسع.

- يعاني اقتصاد اليمن من أزمة اقتصادية مركبة بسبب عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

- أهم تداعيات الأزمة الاقتصادية قد تقود لانهيار شامل في حال استمرار الحرب بسبب التدمير الممنهج وازدهار الاقتصاد غير النظامي.

آثار الحرب على الاقتصاد

- يمكن تبيان أهم الآثار الاقتصادية بعد سنوات الحرب من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

1- تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٧.٧٪ عام ٢٠١٤م إلى ٥. ٪ في أبريل عام ٢٠٢١م.

2- ارتفاع معدل التضخم من ٨٪ عام ٢٠١٤م إلى ٣٠.٦٪ عام ٢٠٢١م حسب التقديرات الرسمية.

3- انهيار سعر صرف الريال مقابل الدولار من ٢١٥ ريال عام ٢٠١٤م إلى حوالي ١٧٥٠ ريال كأعلى سعر صرف سجل في نهاية العام الماضي حيث تضاعف سعر صرف الدولار ٨ مرات.

4- ارتفاع عجز الميزان التجاري ليبلغ ٨٦٩٣.٩١ مليون دولار في عام ٢٠٢٠م.

5- تراجع الصادرات بنسبة ٧٥٪ مقارنة بفترة ما قبل الحرب.

6- تراجع إنتاج النفط والغاز بنسبة ٩٠٪ عما كان عليه في عام ٢٠١٤م.

7- خسائر التجارة الخارجية خلال سنوات الحرب حوالي ٣٦ مليار دولار و٢٨٥ مليون دولار.

8- زيادة نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٤.٥٪ عام ٢٠١٤م الى ٨١.٧٪ عام ٢٠٢٠م.

9- ارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية وفقدت ٤٠ ٪ من الأسر مصدر دخلها الأساسي وفقد حوالي ٦٠٠ ألف من الموظفين لوظائفهم.

10- تضرر فروع وأنشطة الاقتصاد الوطني حسب التقديرات التالية:

أ- الإسكان حوالي ٣٣٪.

ب- قطاع النقل والمواصلات حوالي ٢٧٪.

ت- قطاع المياه والصرف الصحي ٣١٪.

ث- قطاع الطاقة ١٣٪.

ج- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١١٪.

ح- قطاع الصحة ٥٪ .

خ- قطاع التعليم تراجع عشرون عامًا.

د- قطاع الخدمات الأساسية والبنية التحتية تقدر الخسائر بحوالي ٣٠ مليار دولار .

ذ- تراجع قيمة المنتوج الوطني الإجمالي إلى حوالي النصف عما كان عليه عام ٢٠١٤م .

ر- وقف العمل بالموازنة العامة للدولة بسبب خسارة أغلب الموارد المالية للدولة لصالح القطاع غير النظامي.

ز- الخسائر الناتجة عن تراجع الصادرات النفطية وتوقف صادرات الغاز الطبيعي المسال.

س- الخسائر الناتجة عن هروب رأس المال الوطني والأجنبي إلى خارج البلد منذ العام ٢٠١١م.

ش- تراجع مؤشرات التنمية البشرية وزيادة نسبة الفقر إلى أكثر من ٨٠٪ من السكان.

ص- تراجع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية من ١٢٧٤ دولار عام ٢٠١٤م إلى ٣٦٤ دولار عام ٢٠١٨م وبمعدل تراجع تراكمي حوالي ٧٠.٨٪.

ض- تضاعف الأسعار بحوالي ٥ أضعاف على أقل تقدير.

الفرص الاقتصادية الضائعة

- إن الخسائر المدمرة المذكورة أعلاه تعد أيضًا فرص ضائعة كان يمكن في حال الظروف العادية استخدامها في تنمية اقتصادية واجتماعية تنهض بالاقتصاد والإنسان إلى الأمام.

- أما الفرص الضائعة عامة فيمكن إيراد أهمها:

1. عوضًا عن تقدم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام لخمس سنوات فقد تسببت الحرب في تراجع حاد جدًا لكل المؤشرات الاقتصادية حيث أن خمس سنوات

من الحرب أعادت اقتصاد القهقري حوالي ٢١ عاما.

2. فرص ضائعة ناتجة عن عدم تحقيق أي تراكمات في رصيد الاحتياطات الخارجية من العملات الأجنبية حيث كان في حال تحقيقها الحفاظ على العملة وتلبية حاجات الاستيراد وتوظيفها في شتى صنوف الاستثمار.

3. خسارة الاقتصاد فرص خلق موارد مالية تقدر بحوالي ٩٣ مليار دولار هي ضياع تراجع الناتج المحلي الإجمالي والموازين الاقتصادية الكلية لفترة ست سنوات فقط.

4. ضياع فرص ناتجة عن الانكماش التراكمي والتباطؤ الاقتصادي ناتجة عن تراجع حجم المنتوج الوطني الإجمالي لحوالي خمس سنوات بمبلغ تقريبي قدرة ١٩ مليار دولار.

الاقتصاد إلى أين؟

- تتسم الآفاق الاقتصادية للبلاد في عام ٢٠٢٢م وما يليه بالغموض الشديد وتتوقف إلى حد كبير على الوضع العسكري والأمني والسياسي.

- إن البلد مرشح للانزلاق إلى الفشل الاقتصادي الشامل والفوضى الشاملة وانهيار الاقتصاد النظامي لصالح الاقتصاد غير النظامي في حال استمرار الحرب وعدم تدخل المجتمع الدولي في وقف الانهيار بتوفير أموال طائلة لإعادة الروح إلى جسد الاقتصاد وبالتالي معافاته وتنميته.

- ستزداد الفرص الضائعة وتتسع بسبب نمو الاقتصاد غير النظامي والتهامه مزيد من الموارد الممكن استثمارها لصالح تعويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إن التعافي الاقتصادي لاقتصاد ما بعد الحرب يحتاج لحوالي ٨٨ مليار دولار لإعادة الإعمار والترميم للبنية التحتية وفي حال عدم توفر تلك الموارد سينزلق الاقتصاد إلى مزالق خطيرة وكارثية.

المراجع:

- استخدامًا لشبكة المعلومات العالمية.

1. مركز الإمارات للسياسات، دراسة تأثير الحرب.

2. لينا عبد الفتاح، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، اليمن تأثير واسع النطاق على صعيد الاقتصاد العام جراء اندلاع الصراع وسيناريوهات بديلة من أجل التعافي.

3. توفيق علي "صحافي"، الأزمة الاقتصادية سبب أم نتيجة للأزمة السياسية في اليمن.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تقييم تأثير الحرب في اليمن.

5. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات الاقتصادية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة إصدارات مختلفة.

6. مركز الإمارات للسياسات، الانهيار الاقتصادي في اليمن التداعيات والخيارات، ٢٠٢١م.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن - عدن - المنصورة - شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 02-356894 +967 02-359155 +967 711020620 +967 714508888 +967 739056110
+967 737804455 +967 770640005 +967 770640001
taibataden.sales@gmail.com

اليمن - حضرموت - سيئون - شارع السينما بمقابل تجميل
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 7744777968

اليمن - حضرموت - المكلا - فوه - الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 7744222991

اليمن - يافع - سوق 14 أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 715154886 +967 735620227
+967 773377998

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND DEPORT

TaibatAdenTrading

مع استمرار الحرب والصراعات الدائرة في اليمن..

منظمات المجتمع المدني الأقرب إلى الناس في تقديم العون ومواجهة التحديات

بقلم : محمد قاسم نعمان - رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الانسان

برزت أهمية تزايد دور منظمات المجتمع المدني في ظل التغيرات السياسية والمدنية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها العالم منذ بداية القرن الحالي، وتنوع دور هذه المنظمات استنادا إلى اهتماماتها الرئيسية في المجالات السياسية والحقوقية والاجتماعية والثقافية.

كما تتحدد أدوار واسهامات هذه المنظمات استنادا إلى ما تمتلكه كل منظمة من الخبرات والكفاءات المتراكمة في مجالات عملها..

وهنا يمكننا الإشارة إلى أهمية خلق آلية تبادل الخبرات بين المنظمات من خلال برامج تنظم لهذا الغرض وبالذات للمنظمات حديثة التكوين والخبرات وهذا ما يمكن عمله تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، استنادا إلى مسؤوليتها في دعم واسناد تمكين قدرات المنظمات نحو تعزيز دورها في المجتمع، وفي الاسهام في مواجهة مختلف المشكلات والتحديات التي تواجه المواطنين والمجتمعات المحلية..

ومع ذلك أيضا لا يمكننا تقسيم وتوزيع مجالات عمل المنظمات وبالذات في اليمن استنادا للتخصصات والقطاعات المشار إليها نتيجة لغياب الخبرات و الكفاءات والقدرات اللازمة لدى الكثير من المنظمات، لأسباب كثيرة أبرزها ان بعض المنظمات المانحة لا تسهم في تشجيع ودعم المنظمات لخلق الخبرات و الكفاءات اللازمة، فنجدها تكتفي بتحديد الشخص و اسم المنظمة التي ستشاركها التنفيذ والتي يطلب منها تقديم طلب المنحة، حتى إن بعض هذه المنظمات هي من تحدد طبيعة المشروع والقضايا التي ستعمل عليها المنظمة، وايضا تحديد ما المطلوب من المنظمة إنجازه دون النظر الى ما تمتلك هذه المنظمة من خبرات وكفاءات في المجال الذي مطلوب منها العمل عليه وإنجازه، بل ودون حتى ربطه بحاجة المجتمع لهذا المشروع و أهميته..

وهناك الكثير من هذه الأمثلة..

الا ان ذلك لا يقلل ابدا من دور واسهامات الكثير من منظمات المجتمع المدني والذي برز وتجلت صوره المختلفة اثناء الحرب والصراعات التي تشهدها البلاد وبالذات مدينة عدن التي تحولت فيها منظمات المجتمع المدني إلى ورش وبرامج عمل فاعله في مختلف المجالات... ويمكننا هنا الإشارة المختصرة لأبرز هذه الأدوار الرائعة التي أسهمت فيها المنظمات في عدن وما زالت تواصل عطاءها وفعلها الجميل الإنساني والوطني.

** في ضوء الحرب والصراعات التي شهدتها اليمن وما زالت وما سببته من غياب فعلي للسلطة ولمؤسسات الدولة وبمختلف مكوناتها وحلقاتها. لمواجهة مختلف التحديات والمشكلات التي تحولت إلى معاناة واتساع مساحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني على السكان بفئاتهم وشرائحهم المختلفة..

برز دور المجتمع المدني ليقوم بتغطية الكثير من هذه الفراغات وتجلت تعبيراتها في اسهام ومشاركة وتفاعل منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات الحياتية والانسانية من خلال صور عدة أبرزها المبادرات الشبابية والنشاط والدور النسوي من خلال مكونات مجتمعية مختلفة..

وهذا ما كان واضح في العمل الميداني الذي قامت به منظمات المجتمع المدني، وهذا ما يعكس أهمية الدور الذي يمكن للمجتمع المدني بمنظماته ومؤسساتها ومبادراته وجمعياته ومراكزه الفاعلة والناشطة في المجتمع والتي تجلت صور هذا الفعل في:

* المشاركة في الاعمال الإنسانية الاغاثية.
* المشاركة في مواجهة آثار الحرب والتدمير الذي شهدته مدينة عدن.
* المشاركة في توزيع الغذاء والسلال الغذائية المقدمة من المنظمات الدولية / والقطاع الخاص.
* المشاركة في مواجهة جائحة كورونا 19 من خلال مشاركه الشباب / الشابات والمبادرات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني من إجراءات التوعية وتقديم العون المباشر للمصابين والاسعافات / وتوفير غاز الاكسجين لمن تعرضوا للإصابة وتوصيلها الى منازل المصابين.
* نشر برامج التوعية في مخاطر الحرب والصراعات

المسلحة وآثارها الخطرة على الحياة الإنسانية بكل حلقاتها..

* نشر برامج التوعية بأهمية وقف الحرب وبناء السلام وتفعيل المؤسسات والهيئات المعنية ببناء السلام.
* التوعية بأهمية احترام حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.
* ابراز أهمية دور النساء في مواجهة مختلف التحديات التي تواجه المجتمع بسبب الحرب والصراعات وفي دعم جهود السلام..
* شرح البرامج والاهداف التي يستهدفها المجتمع الدولي من خلال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن من اجل وقف الحرب وبناء السلام وتقريب وجهات النظر مع مختلف اطرافه.
* دعم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام وشرح مختلف المهام والاهداف المرتبطة بها..
-* مواجهة فيضانات الامطار والسيول وما سببته من مخاطر على المواطنين والأطفال والاسر وكبار السن من خلال مبادرات ومساهمة الشباب في مختلف حارات ومديريات محافظة عدن.

* الاسهام في تعزيز الأمن والاستقرار والسلم المجتمعي في عدن من خلال العمل مع قيادات الأمن والسلطة المحلية في المحافظة والمديريات وخلق شراكة مجتمعية واسعة في هذا المجال.
- تحديد أبرز مشكلات الخدمات العامة التي تواجهها مدينة عدن ومحافظات أخرى بسبب الحرب والصراعات والاضرار الكبيرة بالبنى التحتية في مختلف مجالات الخدمات العامة (الكهرباء / المياه / الصرف الصحي / النظافة والبيئة / التعليم وأوضاع المدارس / والصحة العامة / وأوضاع المستشفيات والمجمعات والمراكز الصحية / الوضع الاقتصادي وآثار تدهور العملة على حياة الناس المعيشية.
- مواجهة ومكافحة الفساد بمختلف صوره (الإداري والمالي واستخدام الوظيفة العامة والنفوذ وسرقة الأملاك العامة والخاصة).
- مواجهة البناء العشوائي والاستيلاء على أراضي الدولة والاملاك الخاصة.
- العمل على إعادة مؤسسات بناء السلام (القضاء / النيابة / أجهزة حماية القانون والنظام..

هذه المجالات التي تم ذكرها هي مجالات اسهام وعمل وفعل منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشبابية والناشطات من النساء تعبر عما تمثله منظمات المجتمع المدني من أهمية في مواجهة التحديات والمشكلات التي تسببها ازمة الحرب والصراعات.
ومع كل ما ذكره هنا الا ان هناك ايضاً قصور لدى عمل منظمات المجتمع المدني في مواجهة هكذا أزمات خانقة اكثرها تأثير على حياة الناس الحياتية هي الازمة التي ترتبط بالوضع الاقتصادي والمعيشي..
وهنا تبرز أهمية التأكيد على عدد من الملاحظات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الازمة الاقتصادية التي نعيشها في اليمن – عدن أبرز نماذجها –
- أهمية احترام دور منظمات المجتمع المدني وتسهيل مهامهم ودعم عملهم ومبادراتهم ومساهماتهم في مواجهة المشكلات والتحديات المرتبطة بحياة الناس الحياتية..
-أهمية وجود التكامل بين منظمات المجتمع المدني ومن قبل قيادات السلطات المحلية والأجهزة التنفيذية المختلفة.
- أهمية وجود تكامل بين دور منظمات المجتمع المحلي وأجهزة الرقابة والتفتيش والمحاسبة.
- أهمية تقديم العون للأنشطة التي تقوم بها المنظمات وبالذات في القضايا الرئيسية المتعلقة بأبرز المشكلات التي تواجه المواطنين في حياتهم الإنسانية وبالذات ما يتعلق بالاقتصاد والحياة المعيشية..

المزادات الايجابيات والسلبيات على العملة الوطنية

د. محمد صالح الكسادي - رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية – بكلية العلوم الادارية – جامعة حضرموت

عندما بدأ البنك المركزي اليمني في شهر اغسطس من العام الماضي في اتخاذ الاجراءات التي تحد من تدهور العملة الوطنية، الا ان عملية المزادات على شراء الدولار عبر منصة Refinitive الالكترونية الدولية والتي يهدف خلالها سحب السيولة النقدية وهي احدى أدوات السياسة النقدية والتي تعتبر من الادوات الغير مباشرة بغية التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية، حيث انه البنك المركزي اليمني عدن وبحسب تدخل منظمات دولية قد قام بتطبيق هذه الطريقة وقد تم مثل هذه الاجراء في العراق والسودان.

لهدف تضييق الفجوة بين اسعار البيع والشراء والحد من تقلبات والتذبذبات العنيفة في سعر العملة الوطنية لذلك في نهاية عام 2021 ومن منتصف شهر نوفمبر تم تدشين اول مزادات علنية من قبل البنك المركزي اليمني عدن واختتم عام 2021بحوالي تسعة مزادات لتحقيق الاتي:

1. محاولة تثبيت سعر الصرف.
2. التأثير على المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم.

جدول رقم(1) مجموع المزادات التي تمت خلال عام 2021بالمليون دولار.

الشهر	رقم المزاد	اعلى سعر عطاء	ادنى سعر عطاء	سعر المزاد	عدد العطاءات المتقدمة	عدد العطاءات المقبولة	عدد المشاركين	المبلغ بالمليون دولار	المنفذ المبلغ
10.11	1	1441	1411	1411	8	8	5	15	8
16.11	2	1495	1461	1461	16	16	6	15	14
23.11	3	1490	1461	1461	14	14	5	15	13
1.12	4	1650	1577	1585	13	12	5	15	15
14.12	5	1350	1300	1300	9	9	6	15	10
21.12	6	900	850	850	3	3	3	15	14
23.12	7	900	830	830	8	8	5	15	9
28.12	8	734	730	730	6	6	4	15	10
30.12	9	808	800	800	9	9	4	15	13
الاجمالي	9				86	85	43	-	160

المصدر : اعداد الباحث من نشرات البنك المركزي عدن 2021.

من الملاحظ ان البنك المركزي كان يتماشى مع محلات الصرافة لتي تمتلك السيولة النقدية الكبيرة نظير ما تقوم به من اعمال مخالفة لقانون الصرافة في قبول الودائع بالعملة المحلية والاجنبية ،وفي بداية المزادات كانت هناك ارتفاعات ثم تدرج في الانخفاضات من بعد تاريخ 6 ديسمبر نتيجة تغير في مجلس ادارة البنك المركزي حيث تم تغيير محافظ البنك المركزي اليمني عدن وهو سادس تغيير يتم منذ انتقال مقر البنك بشكل مؤقت لعدن نلاحظ الاتي:

1. في بداية المزادات كان الدولار مرتفعاً مقابل الريال اليمني 1560في السوق بينما تم عرضه بالمزاد بسعر1411 ثم بدأ الانخفاض التدريجي وهذه بسبب عوامل سياسية وليس متغيرات اقتصادية حقيقية انظر شكل رقم (1).

شكل رقم (1) سعر أخر مزاد اغلق علية الريال اليمني مقابل الدولار الامريكي.

2. عدد العطاءات كنت منخفضة ثم ارتفعت ثم عودت الارتفاع وهذه مؤشر على انتشار الوعي لدي المتعاملين لمفهوم ادخال المزادات حديث على السوق المالي باليمن وبلغ اجمالي العطاءات حوالي 86.

المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك المركزي اليمني عدن 2021.

شكل رقم (1) عدد المشاركين في المزادات على الريال

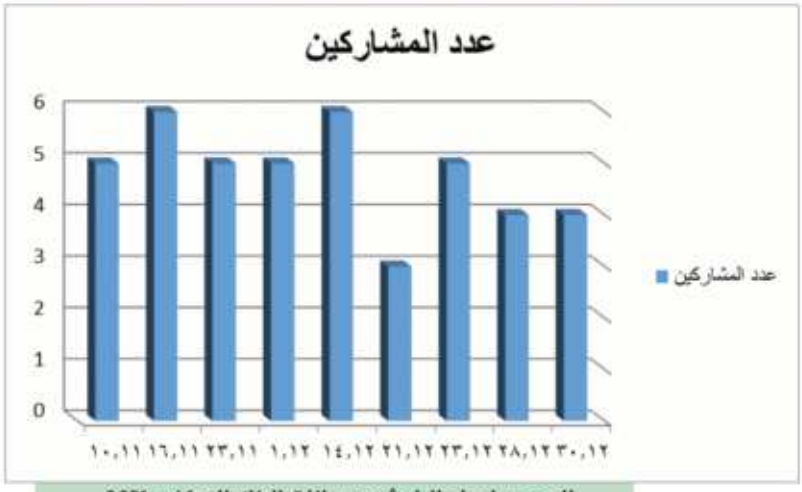

المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك المركزي 2021..

3. عدد المشاركين كانت الاعداد منخفضة الا انها تشهد زيادة ثم انخفاض نتيجة التخوف في الدخول في المزادات بحكم انعدام الثقة بين البنك المركزي والقطاع المصرفي وكان ادنى انخفاض في تاريخ21.12.2021 وهو مؤشر على ان الشركات كانت بصدد اعداد الحسابات الختامية ولذلك انخفضت عملية فتح الاعتمادات المستندية موضح بالشكل رقم (2).

4. المبلغ المعروض واحد دائما وهو 15 مليون دولار، ولكن المنفذ اقل وهذا دليل على ان الطلب على الدولار بغرض الاستيراد وهمي بالسوق ،وان الارتفاعات التي يشهدها الدولار هو نتيجة المضاربات التي تقوم بها محلات الصرافة بغرض افشال عملية المزادات.

5. الريال مزاد في اخر سعر له في نهاية عام 2021 كنسبة اختتم بشكل سلبي بسنبة%- 43 وهذا مؤشر على فعالية المزادات في تخفيض سعر الريال اليمني ولكن ليس بسبب عوامل اقتصادية حقيقية وانما كان أثر تغيير مجلس الادارة بالبنك المركزي اليمني عدن.

6. اجمالي ما طرحة البنك المركزي اليمني عدن حوالي 160 مليون دولار امريكي لتغطية عملية الاستيراد بمعنى او اخذنا حساب المتوسط للريال اليمني1158 انه سحب سيولة تقدر ب170 مليار ريال يمني من السوق.

جدول رقم (2) مجموع المزادات التي تمت خلال عام 2022بالمليون دولار.

الشهر	رقم المزاد	اعلى سعر عطاء	ادنى سعر عطاء	سعر المزاد	عدد العطاءات المقدمة	عدد العطاءات المقبولة	عدد المشاركين	المبلغ بالمليون دولار	المنفذ المبلغ
4.1	1	962	930	930	15	15	5	15	15
11.1	2	1120	1070	1090	17	12	8	15	15
18.1	3	1175	1080	1120	22	16	8	15	15
25.1	4	1108	1085	1086	16	15	6	15	15

المصدر: البنك المركزي عدن 2022.

في بداية عام 2022 نفذت اربعة مزادات وشهدت ارتفاعات في سعر اخر مزادان نفذت ثم بدأ الانخفاض يعني هناك استقرارا نسبي وهذا ممكن يقلل من التضخم بالأسعار للسلع وياساهم في ثبيت سعر الريال مقابل العملات الاجنبية وكان في البداية يتماشى مع الارتفاعات والانخفاضات ما تقوم به محلات الصرافة نتيجة انقطاع خدمة النت قبل المزاد ب 3 ايام مما جعل المضاربات خلال هذه الفترة محدودة، مما يعني السيطرة مازالت لمحلات الصرافة بالسوق و وان هناك تلاعب يتم عبر شبكات وتطبيقات النت ونفسر ذلك ايضا نتيجة الاتي:

1. تأخر البنك المركزي اليمني عدن في استلام أي وديعة بحسب الاشاعات المتداولة.
2. هناك زيادة في العطاءات المقدمة وكذلك المشاركة وهذا مؤشر ايجابي.
3. استمرار محلات الصرافة المضاربة بالدولار والتي مازالت تحرك سوق صرف العملات الاجنبية بالدولة وكذلك الجهات المستفيدة من عدم تطبيق الاجراءات القانونية بحقها في اغلاق حساباتها في محلات الصرافة وبطئ في العملية.
4. الطلب المحلي على العملات الاجنبية مشتق من الطلب على السلع مثل القات والخضروات والفواكه القادمة من مناطق سيطرة مليشيات الحوثي حيث مازالت عملية التبادل تتم بالعملات الاجنبية وليس بالعملة المحلية.
5. الاحداث الاخيرة من انتصارات العسكرية في الجبهات وخروج الصراع خارج دائرة الوطن.

من خلال الاستعراض السابق فانه على البنك المركزي اليمني عدن اتباع الاتي:

1. السرعة في تنفيذ الاجراءات والتدابير الوقاية بحق المتلاعبين بأسعار الصرف من قبل محلات الصرافة.
2. السرعة في اجراءات التنفيذ لتمويل الواردات وتفعيل الية الكترونية في الاتصال بين البين الجهة فاتحة الاعتماد والمنشاة الاصلية المستورد منها وليس عبر اعادة التصدير من بلدان اخرى.
3. عدم السماح لمحلات الصرافة التي تملك تراخيص صادرة من البنك المركزي اليمني صنعاء بمزاولة العمل المصرفي في المناطق المحررة.
4. الربط الشبكي لجميع محلات الصرافة مع منظومة البنك المركزي اليمني عدن.
5. ان تتم عملية تحويل الدولارات المباعة الى الجهات الخارجية تحت اشراف البنك المركزي اليمني عدن لاستخدامها في تغطية الواردات.
6. نشر ثقافة المزادات بين المستوردين لشراء الدولار لأجل اجراء عمليات التجارة الخارجية.
7. الغاء كلمة المشاركين بالمزادات الى عدد المصارف(البنوك) او محلات الصرافة.
8. من المتوقع ان يزداد الطلب على الدولار من قبل المستوردين لذلك فان المبلغ المعروض للمزايدة هو 15 مليون لا يكفي بحكم قرب شهر رمضان وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والطابع التقليدي للمجتمع اليمني لدول الجوار في الانفاق الاستهلاكي اثناء هذا الشهر الفضيل لذلك على البنك المركزي اليمني عدن زيادة ضخ الدولار الامريكي.

المخاوف والمحاذير من عملية المزادات وتتلخص في الاتي:

1. انشقاق السياسة النقدية بين البنك المركزي اليمني عدن والبنك المركزي اليمني صنعاء
2. التضارب في القرارات بين السياستان يجعل الامر صعبا في تصويب الانحراف والتقلبات السعرية بالعملة الوطنية.
3. العملة الوطنية واحدة مما يجعل صعوبة في التحكم بالكتلة النقدية.
4. ترك محلات الصرافة تمارس كافة الاعمال المصرفية خارج مهامها دون رقابة.
5. الشبكات التابعة لمليشيات الحوثي ودخولها لاعب في السوق عبر الشبكات المحلية الوكلاء.
6. ان يتم تسريب الدولارات المباعة في السوق المحلي للمضاربة بها والتي تمت عليها عملية المزايدة.

المراجع:

[1]الجبوري، سوسن كريم، التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة -2003 2013 باستخدام نموذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 ، العدد 36،2015.

[2] الغالبي، عبد الحسين جليل، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث ببيت المركزي العراقي، 2017.

[3] نشرات البنك لمركزي اليمني عدن 2021 – 2022.

قراءة (2) في مزاد بيع الدولار: التكلفة الاجتماعية للمزاد، ضربات قاسية... إلى ماذا سَتنتهي؟

د/ بثينة عبد الله السقاف - استاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن، وباحثة اكاديمية

إنّ المشاهد للوضع الاقتصادي الحالي منذ إقامة أول مزاد في 10 من نوفمبر، وحتى 18 من يناير 2022م، أي إقامة 12مزاداً لبيع الدولار، أنّهُ ما زال هُناك اضطراباً فوضوياً في سوق صرف العملات الأجنبية، وفوضة اقتصادية مستمرة لا سَيما في جانب واردات السلع الغذائية دون وضع معالجات طويل الأمد لذلك.

ولكن السؤال الذي يُبادر بالطرح: هل أخذت إدارة البنك المركزي اليمني – عدن التكلفة الاجتماعية لهذا القرار نصب عينيها، ومن ثم هل راعت أثره على معيشة المواطن في المناطق المحررة؟ أسئلة لابد أنْ تُطرح، ولابد من أنْ نقوم بتتبع التكلفة الاجتماعية للآثار الذي تحدثه مثل هذه القرارات التصحيحية. المواطن...بين تقلبات سعر الصرف وتدبير ثمن الغذاء

إنّ المواطن منذ 2015م وهو يسعى جاهداً لتدبير لقمة العيش الكريم لأفراد أسرته، ومن المتعارف عليه أنّ الأجر والمرتب الذي يقبضه المواطن بالريال اليمني هو الذي يحدد مشترياته من غذاء وعلاج ومصروفات أخرى، والمواطن الكادح أقصى هدفه هو أنْ يؤمن غذاءه ليكفي أفراد أسرته حتى يحين قبض دخلة مرةً أخرى.

ولمعرفة أثر الضربات القاسية لتقلبات سعر الصرف على التكلفة الاقتصادية التي يدفعها المواطن، نبدأ أولاً بتحديد حجم سلة غذائية يمكن أنْ يشتريها المواطن في ظل التضخم المفرط للأسعار، وفق كتلة الغذاء في اليمن، والتي جاءت كالآتي:

قيمة السلة الغذائية ريال يمني / المنطقة	جدول (1) يوضح عدد أفراد الأسرة اليمنية وسعر سلة غذائية لشهر نوفمبر 2021م (عدد أفراد الأسرة اليمنية (من فرد إلى عشرة افراد									
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
في المناطق المحررة (عدن)	13000	27000	40000	53000	66000	80000	93000	106000	12500	133000
مناطق سيطرة الحوثي (صنعاء)	7500	15000	23000	31000	39000	46000	54000	62000	29000	77000

https://fscluster.rog/ yemen/ documents

ومن خلال الجدول رقم (1) وبحكم أنّ متوسط عدد أفراد الأسرة في اليمن يقدر بـ(7) افراد ، فإنّ قيمة السلة غذائية تبعاً لكتلة الغذاء في اليمن هي (93000) الف ريال يمني، ولمعرفة مكونات سلة غذائية متوسطة الحجم تكفي لـ(7) أفراد كالآتي:

#	السلعة/الصنف	متوسط السعر (ريال يمني)
1	دقيق أبيض السنابل 50 كيلو جرام	38750
2	أرز الفخامة 40 كيلو جرام	67000
3	سكر السعيد 20 كيلو جرام	19290
4	(زيت طبخ بيت الكرم (4 لتر	7610
5	حليب الأطفال بيبلاك 400 جرام	7500
6	(ملح (كيلو جرام	300
	المجموع	ريال يمني 132840

جدول (2) يوضح سلة غذائية لسلع أساسية وفق متوسط أسعار المستهلك لمدينة عدن لشهر ديسمبر 2021م

المصدر : تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ديسمبر 2021م، مقال منشور في مجلة رابطة الاقتصاديين الالكترونية، العدد صفر،اليمن،2021، ص45.

يلاحظ اقتصار السلة على خمس مكونات أساسية جاء سعرها كتوسط سعري لشهر ديسمبر لعام 2021م لمبلغ (132840)الف ريال يمني، رغم أنه تم خفض السعرات الحرارية للسلة عن طريق خفض حجم زيت الطبخ 4 لتر، فهو لا يكفي لطهي طعام 7 أفراد لمدة شهر، ورغم ذلك كان سعر السلة يفوق بكثير متوسط الأجور والمرتبات في المناطق المحررة، الذي يصل بالمتوسط 90 الف ريال يمني، وهكذا فإنَّ المواطن كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة مشترياته وفق دخلة المحدود، وعلى صحته الجسدية والنفسية سواء المواطن البالغ أو الطفل الرضيع، تعكسها مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

جدول رقم (3) يوضح ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية للأعوام 2018-2014م

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	160	168	172	178	177
القيمة	0.498	0.482	0.462	0.452	0.463

Source: Human Development Report 2015 - 2019 (HDR), UNDP

ومن هنا يتضح أنَّ التكلفة الاجتماعية كانت قاسية تحملها المواطنون في ظل الحرب وتداعياتها الاقتصادية على معيشتهم، خاصة أنَّهُ لم يتم ضبط سوق سعر الصرف والمضاربين بالعملة.

سياسات نقدية تصحيحية...بفاتورة اجتماعية باهظة

تُصنف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة بين دول العالم، فبحسب تقرير دليل التنمية البشرية لعام 2019م، تواجه اليمن بعض التحديات في التنمية البشرية، والتي جاءت كالتالي :

- ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى (38.5%) لكل (100000) مولود حي وفقاً لأخر تقديرات في2015م.
- انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى) 21.1%) من إجمالي القوى العاملة خلال(2018-2010م)..
- ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى (45.4%) من إجمالي القوى العاملة للعام 2018م.
- ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى نسبة(47.7%) خلال عام 2017م، وهذا الفقر متعدد الأبعاد غير مرتبط بالدخل، وإنما يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في البلدان النامية في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

و هناك مؤشرات أخرى هامة أفرزتها الحرب منها:

- ارتفاع معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (-5 24) في عام 2019 إلى نسبة (37%) مقارنة بنسبة(20%) للعام 2014م،
- نسبة (53%) من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مع وجود المساعدات الغذائية)الأسوأ على مستوى العالم(، وترتفع النسبة إلى نسبة (67%) من السكان في حالة غياب المساعدات الغذائية.
- انخفاض الاستثمار الحقيقي والمتمثل بانخفاض مدخرات القطاع العائلي.
- انخفاض الاستثمار في تنمية راس المال البشري من قبل انفاق الأسر على أبناءها للتلقي التعليم الجيد.

ويمكن قراءة انعكاس هذه المؤشرات أنَّ الطبقة الاجتماعية الوسطى في اليمن قد تقلصت، وهذه تعد تحدي لمقومات النهوض الاقتصادي بعد انتهاء الحرب، ومن هنا يتضح أنَّ السياسات الاقتصادية التصحيحية تطبق بمنأى تماماً عن حسابات التكلفة الاجتماعية لها، دون اعتبار للمؤشرات الاجتماعية الصادرة عن تقارير المنظمات المحلية والدولية المحذرة من مجاعة تلوح نذرها بالأفق تنزلق لها اليمن سريعاً.

مزيداً... من المعاناة...مزيداً من دفع الثمن

إنَّ رسو سعر عطا المزاد بعد المزاد السادس لسعر أدنى من 900 ومن ثم تأرجح ما بين 1200 ريالا يمنياً للدولار، هذا التأرجح ولَّد مزيداً من الخوف والهلع وعدم الثقة لدى المتعاملين في السوق، سواء المواطن كمشتري، والتاجر بائعاً للسلعة وسائر قنوات البيع بالتجزئة خوفاً من الخسارة، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي الرخو أصلاً، مخلفاً مزيداً من التكاليف الاجتماعية المؤلمة.

الذي زاد الوضع تردياً أنَّ تقلبات أسعار الصرف متسارعة وذات أسعار مختلفة لـ(الدولار، والريال السعودي) خلال 24 ساعة، أوجد سوقاً سوداء، وبالتالي تعددت أسعار الصرف، إذ يوجد فارق كبير بين سعر صرف رسو المزاد، والسعر التأشيري، والسوق السوداء المتحكم بها المضاربين بالعملة. خلف كل ذلك تكاليف اجتماعية قاسية على المجتمع وضربات اقتصادية مؤلمة على المواطنين، والتي تتوالى عليهم منذ قرابة الثمانية الأعوام المنصرمة.

قياس العرض النقدي في اليمن

محمد قاسم المفلحي / باحث دكتوراه في الهند - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

يقيس البنك المركزي اليمني العرض النقدي باعتباره المسؤول عن إدارة السياسة النقدية في البلد من خلال مستويين فقط سيتم توضيحهم على النحو التالي:

-1 مجموع وسائل الدفع، ويرمز لها عادة بالرمز M1: وهو المقياس الضيق للعرض النقدي ويستند إلى وظيفة النقود كوسيط للتبادل، حيث أن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كوسيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات (Transaction Approach).

وبناءً على هذا المقياس (M1) فإن عرض النقود يشمل على البنود التالية:

- النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي.
- الودائع الجارية الخاصة بالعملة المحلية لدى البنوك التجارية.

ويقصد بالنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي النقود الورقية (البنكنوت) والعملات المساعدة (سواء كانت ورقية أو معدنية) التي تكون في أيدي الأفراد ومنشآت الأعمال وتستخدم كوسائل للدفع. وبهذا المعنى فإن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي لا يشمل على:

- البنكنوت الذي يتجه إلى البنوك التجارية كودائع أوليه تستخدمها هذه البنوك في خلق الودائع المشتقة.
- الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك المركزي لحساب البنوك التجارية.
- العملات المساعدة لدى كل من وزارة المالية والبنوك التجارية والتي لم تعرف طريقها إلى التداول بعد.

وتم استبعاد جميع هذه النقود من العرض النقدي استنادا إلى أنها لم تدخل إلى دائرة التداول من الناحية العملية، ومن ثم فهي لا تؤثر على السلوك الإنفاقي للوحدات الاقتصادية.

أما الودائع الجارية، فيقصد بها مجموع الودائع الجارية بالعملة المحلية لدى البنوك التجارية، وهذه الودائع يمتلكها قطاع الأعمال الخاص، وشركات القطاع العام، والقطاع العائلي.

والودائع الجارية (التي يتم تسميتها في أمريكا ودائع تحت الطلب) باعتبارها وسائل دفع لشراء السلع والخدمات وسداد الديون الحاضرة يجب أن يتم استبعاد منها ما يلي:

- ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية، لأن مستوى الإنفاق الحكومي لا يتأثر بمستوى هذه الودائع أو بالتغييرات فيها، حيث لم تدخل قيمتها في دائرة المبادلات.
- ودائع البنوك لدى بعضها البعض، لأنها لم تخرج إلى دائرة التداول.
- أرصدة الشيكات تحت التحصيل، حيث أنها تمثل حقوقاً لحائزي الشيكات لم تتم إضافة قيمتها إلى حساباتهم الجارية بعد. وفي ذات الوقت تمثل التزامات على محرري الشيكات لم يتم تخفيض قيمتها من حساباتهم الجارية بعد. ولما كان هناك فترة زمنية بين إجراءات الخصم والإضافة تكون خلالها الشيكات مازالت تحت التحصيل، فلا يوجد تأثير لحجم هذه الشيكات وتغيراتها على السلوك الإنفاقي للوحدات الاقتصادية، حيث أن قيمتها لم تدخل بعد في دائرة المبادلات.

-2 السيولة المحلية، ويرمز لهذا المقياس عادة بالرمز M2:

يطلق على هذا المقياس بالمقياس الواسع للنقود M2 ، وهو مفهوم أوسع نسبيا للعرض النقدي، حيث أن الأساس الفكري لهذا المقياس يستند إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة أو للثروة، ولذلك ينظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الأسمية.

ويعرف هذا المقياس بطريقة (Liquidity Approach) أو طريقة السيولة وبناءً على هذا المقياس فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بالمعنى الضيق (M1)
- كافة الودائع الآجلة مثل ودائع الادخار + ودائع الآجل + الودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات، ويطلق على هذا النوع من الودائع بأشباه النقود (شبه النقود).

وبالتالي فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو:

M2+ = (M1 أشباه النقود)

حيث أن أشباه النقود قليلة السيولة نسبيا مقارنة بعناصر M1، ولكنها تؤثر مثلها مثل عناصر M1 على الإنفاق الكلي في المجتمع ولذلك وفقا للعالم الاقتصادي فريدمان يجب إدخالها في العرض النقدي. وبطبيعة الحال، فإن أشباه النقود لا تستخدم وسيطاً للتبادل ولكنها تستخدم كمستودع للقيمة، ولكن نظرا لارتفاع درجة سيولتها (مما يعني إمكانية تحويلها إلى نقود بسرعة وبتكاليف زهيدة) ، فإنها تكتسب الكثير من خصائص النقود وهذا ما يجعلها من شبيهات النقود، ويمكننا توضيح ذلك بشكل عملي من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول التالي يوضح حجم العرض النقدي في الاقتصاد اليمني خلال الأعوام 2018، 2019، 2020 "مليار ريال"

نهاية	النقد M1			شبه النقد	العرض النقدي الواسع M2
الفترة	العملة خارج البنوك ((النقد في التداول	ودائع تحت الطلب	الإجمالي	الإجمالي	
2018	2499.8	584.2	3084	2420.2	5504.2
2019	2757.2	653.9	3411.1	2562.6	5973.7
2020	3194.3	728.4	3922.7	2947.2	6869.9

.المصدر:- البنك المركزي اليمني , التقرير السنوي 2020، عدن , الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

حيث يمثل شبه النقد (الودائع لآجل، والودائع المخصصة وودائع الادخار، والودائع بالعملة الأجنبية وودائع الضمان الاجتماعي) وبالتالي نلاحظ من خلال الجدول السابق نمو عرض النقود من عام إلى آخر حيث بلغ معدل نمو عرض النقود الواسع(15 (M2% عام 2020 مقارنة بما كان عليه عام 2019 بزيادة مقدارها 896.2 مليار ريال، وبالتالي نلاحظ من خلال بيانات الجدول الذي يوضح عرض النقود في الاقتصاد اليمني بأن النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي يمثل أهم مكونات وسائل الدفع M1 حيث بلغت نسبة العملة المتداولة خارج البنوك 46.5% من إجمالي عرض النقود M2 خلال عام 2020، وذلك يعبر عن إحدى الخصائص الهامة لهيكل عرض النقود في الدول النامية ومنها اليمن حيث تقل العادة المصرفية ويتسع استخدام النقد المتداول في تسوية المعاملات بدلاً من الشيكات، إضافة إلى ذلك ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي خصوصا خلال الفترة الاستثنائية التي يمر بها البلد منذ مارس 2015 وكذلك عدم انتشار الخدمات المصرفية بالشكل الكافي في جميع المحافظات والمديريات، وما يؤكد ذلك هو انخفاض نسبة الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) حيث بلغت ما نسبته 10.6% من إجمالي عرض النقود (M2) عام 2020، وبذلك مثل النقد (M1) ما نسبته 57.1% من إجمالي عرض النقود M2 ، بينما النسبة المتبقية 42.9% تمثل نسبة شبه النقد من إجمالي عرض النقود (M2) خلال العام ذاته.

تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

قام فريق الرصد الرابطة الاقتصادية الراصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن المنفذ في شهر يناير للعام الحالي ٢٠٢٢م، ونقدم لقراء المجلة الأكارم صياغ تحليلي لمتوسط أسعار السلع الغذائية لشهر يناير 2022مقارنة بشهر ديسمبر2021م.

-متغيرات الأسعار لشهر يناير 2022م

يُلاحظ من خلال الرصد والنزول الميداني لأعضاء الفريق أنَّ هناك انخفاضاً في أسعار معظم السلع بشكل عام لكل الأصناف في السوق مقارنة لنفس الفترة لبداية شهر ديسمبر من العام المنصرم، ويعزا هذا الانخفاض إلى تحسن سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية والذي بدأ منذ منتصف ديسمبر 2021م، وبالتالي أثر هذا الانخفاض على استقرار نسبي في الأسعار والذي استمر إلى بداية شهر يناير من العام الجديد.

متوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن					
رقم	الصنف/ السلع	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م ريال يمني	متوسط أسعار شهر ديسمبر 2021م الدولار	متوسط أسعار شهر يناير 2022م ريال يمني	متوسط أسعار شهر يناير 2022م الدولار
	أولا: السلع الاساسية				
1	كيس القمح الامريكي 50كيلو	31000	23.52	32000	24.03
2	دقيق السنابل ابيض 50 كيلو	38750	36.63	30000	27.39
3	أرز الفخامة 40 كيلو	67000	51.38	53700	49.12
3	سكر السعيد 50 كيلو	48225	33.46	39300	35.87
4	زيت الطبخ بيت الكرم 20 لتر	38050	27.51	15880	14.47
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جم	7500	5.64	7880	6.19
ثانيا: سلع	ثانيا: سلع مكملة				
6	الحليب المجفف دانو2.5 كجم	18000	14.15	15750	14.29
7	شاي الكبوس (1) كجم	8250	6.35	6560	5.97
8	الفاصوليا الحمراء (1) كجم	1350	2.47	2500	2.27
9	الفاصوليا البيضاء(1) كجم	2537.5	1.93	1562	1.41
10	العدس الاصفر(1) كجم	2650	2.04	1880	1.71
11	كرتون معجون الطماطم المدهش	5300	3.15	4220	3.84
12	(مكرونة المائدة(400جرام	790	0.61	790	0.71
ثالثا:	ثالثا: الفواكه				
13	التفاح(1) كجم	3250	2.48	2400	2.18
14	البرتقال(1) كجم	2500	2.09	1900	1.72
15	الموز(1) كجم	1.38	0.46	540	0.52
16	التمور(1) كجم	2000	1.56	2000	1.82
	رابعا: الخضروات				
17	البطاطس(1) كجم	650	0.48	578	0.52
18	البصل الجاف(1) كجم	750	0.57	510	0.46
19	الباذنجان(1) كجم	800	0.62	494	0.44
20	الطماطم(1) كجم	1175	0.85	670	0.60
21	الباميا(1) كجم	1950	1.53	1800	1.62
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها				
22	لحم الغنم(1) كجم	8000	6.29	8000	7.35
23	الدجاج الحي(1) كجم	5000	3.92	5000	4.57
24	الدجاج المجمد(1) كجم	4500	2.66	3498	3.18
25	طبق البيض(1) كجم	3475	2.68	3032	3.38
	سادسا: الأسماك				
26	الثمد(1) كجم	6500	4.90	6200	5.65
27	الديرك(1) كجم	10000	8.32	10000	9.50
28	السخلة(1) كجم	12000	8.90	11200	10.23
- يتم الرصد كل يوم سبت من كل أسبوع - فريق رصد أسعار السلع- الرابطة الاقتصادية					

- التغيرات في أسعار السلع الأساسية

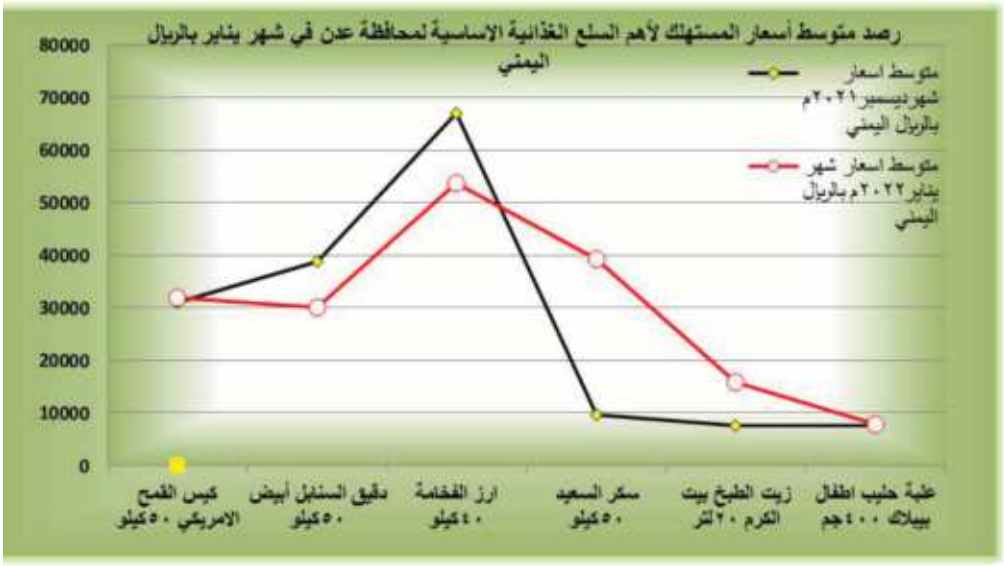

يوجد هناك انخفض في سعر الدقيق السنابل 50 كغم بنسبة (22.58%)، أما في أرز الفخامة 40 كغم نسبة (19.8%) بينما انخفض سعر سكر السعيد 50 كغم (18.50%) ، اما الزيوت عبوة 20 لترا (بيت الكرم) فقط انخفضت بنسبة (58%) وهذه تعتبر أعلى نسبة في الانخفاض في المواد الغذائية الاساسية منذ عدة شهور من العام المنصرم، بينما ظلت متوسط اسعار كيس القمح الامريكي 50 كغم وحليب الاطفال عبوة 400 جرام (بيبلاك) دون تغيير يذكر في أسعارهما.

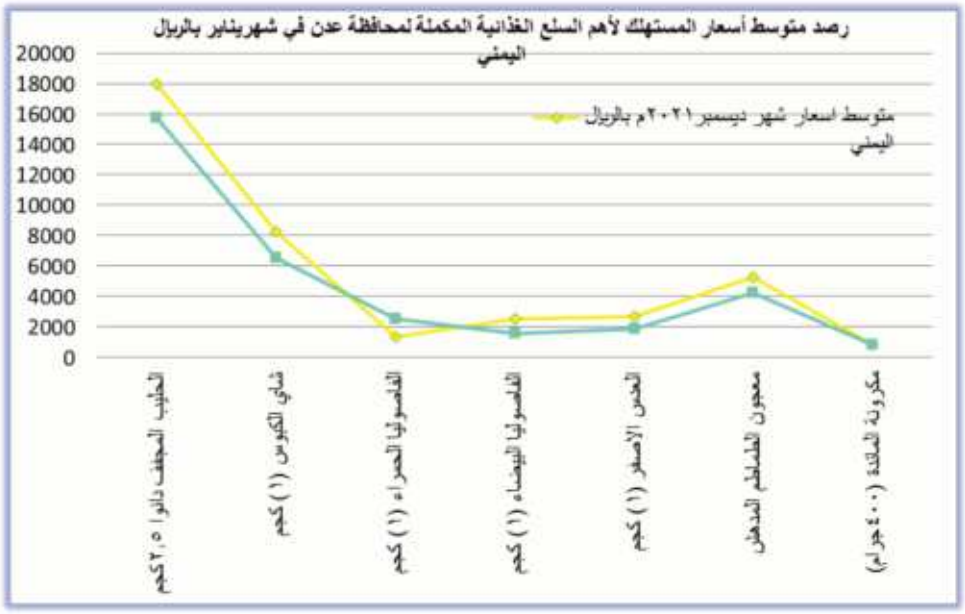

التغيرات في أسعار السلع المكملة

أما بالنسبة للسلع المكملة فقد انخفض سعر الحليب المجفف دانو بنسبة (12.5%) ، بينما يستمر شاي الكبوس بالانخفاض بنسبة (20%) ، بينما ارتفع الكيلو جرام من الفاصوليا الحمراء بنسبة (85%) ، بينما شهد الكيلو جرام من الفاصوليا البيضاء انخفاضاً بنسبة (38.43%)، كذلك العدس الاصفر شهد انخفاضا في السعر بنسبة (41%)، أما معجون الطماطم (المدهش) فقد وصل الانخفاض إلى (20%)، أما مكرونة ظل سعرها ثابتاً.

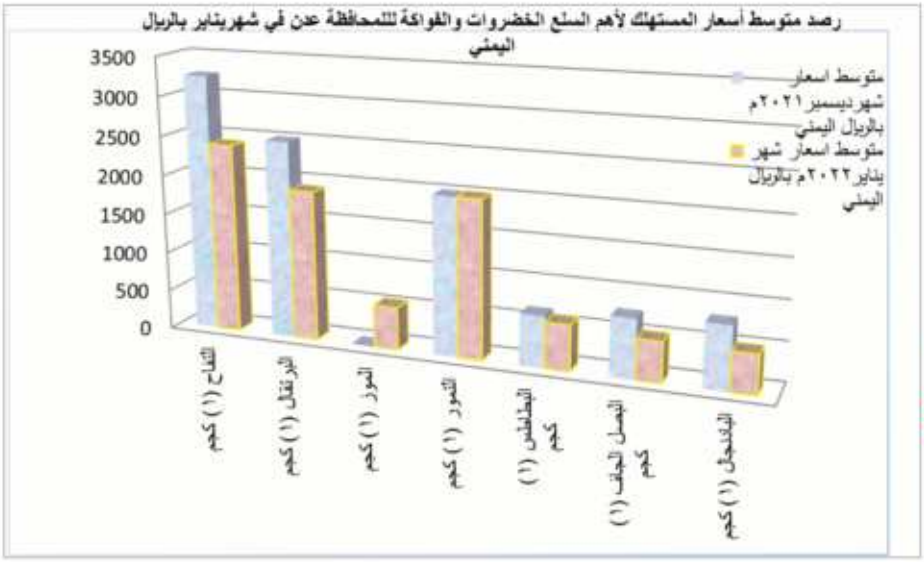

- التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات

شهدت أسعار الفواكه انخفاضاً فقد انخفض سعر الكيلو التفاح نسبة (26%) من سعره، كذلك البرتقال نسبة (24%) والموز تجاوز الانخفاض (46%)، أما التمور فظلت أسعارها ثابته من قبل الموردين.

أما متوسط سعر الكيلو البطاطس فقد حدث تغيير طفيف في سعرة لا يتجاوز (11%)، أما الباذنجان وصل إلى (32%) أما الكيلو الطماطم الطازجة كان اشد انخفاضاً فقد وصل إلى (43%) ، أما الباميا فتغيير طفيف في متوسط السعر.

- التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها والأسماك

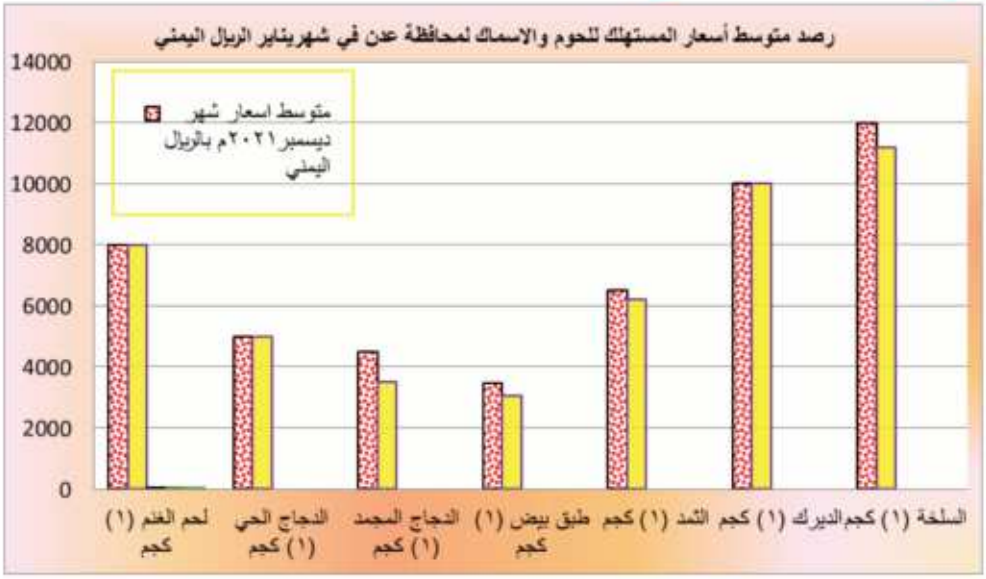

في اسعار اللحوم ظل ثابتا سعر كيلو لحم الغنم والدجاج الحي، بينما انخفض متوسط سعر كيلو الدجاج المجمد بنسبة (22%)، أما متوسط سعر طبق البيض فتغير طفيف بنسبة (1%). أما اسعار الاسماك المرصودة (الديرك ، السخلة) فظلت تقريبا ثابته دون تغيير، أما الثمد تحرك السعر أسعاره بشكل طفيف نزولاً لكن لا يتجاوز (0.05%) كمتوسط سعري.

ثانياً: انعكاس آثار ارتفاع أسعار السلع الأساسية على ميزانية الأسرة اليمنية في ظل الحرب

لقد أثرت طولة فترة الحرب من تداعيات اقتصادية طالت مختلف القطاعات الاقتصادية وتراجع الأنشطة الاقتصادية المختلفة متزامنة مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم إلى مستويات كبيره وتدهور مؤشرات الأمن الانساني في عموم البلاد، مع استمرار انهيار القيمة الشرائية للعملة في المناطق المحررة، أي مقدار ما تستطيع شرائية الوحده النقدية (الريال) من سلع وخدمات حقيقيه خلال فترة زمنية معينة.

لذا يتيح لنا رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية الأساسية اظهار آثار ذلك على معيشة المواطن وقدرته الشرائيه وفي ضوء دخلة المحدود لموظفي الجهاز الحكومي منتظمي صرف مرتباتهم شهريا كسلة غذائية متكاملة، فوفق آخر تحديث لشهر نوفمبر 2021م للكتلة الغذائية لليمن وفق منظمة الغذاء العالمي، كتقدير قيمة سلة غذائية لعدد أفراد الأسرة اليمنية من 1إلى10 أفراد، قيمة السلة الغذائية في المناطق المحررة ومناطق سيطرة الحوثي .

جدول رقم (2) عدد افراد الاسرة اليمنية

قيمة السلة الغذائية ريال يمني/ المنطقة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
المناطق المحررة (عدن)	13000	27000	40000	53000	66000	80000	93000	106000	12500	133000
مناطق سيطرة الحوثي (صنعاء)	7500	15000	23000	31000	39000	46000	54000	62000	29000	77000

https://fscluster.rog/ yemen/ documents

ملاحظة: لا يوجد تحديث لبيانات كتلة الغذاء لشهر ديسمبر2021م، او يناير 2022م.

جدول رقم (3) يوضح مقارنة لمكونات متوسط سعر سلة غذائية من السلع الاساسية وفق اسعار المستهلك لشهر يناير 2022م مقارنة بشهر ديسمبر 2021

الرقم	السلعة	متوسط السعر لشهر ديسمبر 2021 (ريال يمني)	متوسط السعر لشهر يناير 2022 (ريال يمني)
1	دقيق ابيض السنابل 50 كيلو جرام	38750	32000
2	أرز الفخامة 40 كيلو جرام	67000	30000
3	سكر السعيد 50 كيلو جرام	48225	53700
4	زيت طبخ بيت الكرم ((20 لتر	38050	39300
5	حليب الاطفال بيبلاك 400 جرام	7500	7880
6	(ملح (كيلو جرام	300	300
	المجموع	199825 ريال يمني	163180 ريال يمني

المصدر: فريق رصد - الرابطة الاقتصادية

ومن خلال كتلة الغذاء في اليمن ، ورصد اسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية الاساسية و متوسط عدد افراد الاسرة اليمنية الذي يقدر بـ(7) أفراد، فوفق كتلة الغذاء أن قيمة سلة غذائية (93000) الف ريال يمني للمناطق المحررة، فأوجه شرائها للسلع الأساسية كمتوسط اسعار شهر يناير مقارنة بشهر ديسمبر المنصرم جاءت كالآتي:

ومن خلال استعراض لمكونات سلة غذائية متوسطة الحجم لخمس سلع أساسية جاءت سعرها كتوسط سعري لشهر يناير الحالي مبلغ (163180)الف ريال يمني، مقارنة بـ(199825) ريال يمني، حدث انخفاض في القيمة الشرائية للسلة، ورغم ذلك ما زال يفوق متوسط قيمتها الشرائية دخل الأسرة اليمنية الذي يقدر كمتوسط تقريباً90 الف ريال يمني، وهذا يتجاوزه بكثير وبالتالي فإنَّ المواطن اليمني ما زال كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة مشترياته وفق خط ميزانيته.

اعداد فريق رصد أسعار السلع الاساسية

د/ بثينة عبدالله اسماعيل السقاف - رئيس فريق الرصد
أ/ محمد سالم أبو بكر - عضواً
أ/ انصاف عباد الظنبري - عضواً

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة

أطيب مذاق صحي

تطورات اقتصادية:

رؤوس أقلام: الأقتصاد والعملة والصرف

بقلم: صبحي باغفار

■ امور لا بد من التعرف عليها:

1 - استقرار الصرف أو نزوله أو ارتفاعه ليس قرار يملكه الصرافون او البنك في ظل التعويم والطلب على العملة الأجنبية والمطبوعات النقدية من العملة المحلية والذي بلغ تريليونات (والتي تتجاوز بكثير قيم المعروض من السلع والخدمات المتمثلة في قيمة الناتج الاجمالي الحقيقي).

2 - عمليات المزاد المنفذة من قبل البنك المركزي لبيع الدولارات سحبت قدرات كبير من السيولة النقدية في الاسواق.

3 - مشتروات المحروقات النفطية تستهلك أكبر قدر من العملة الاجنبية بما يتجاوز ٦٠% من إجمالي الطلب في السوق.

4 - سوق عدن يمول جميع المحافظات المحررة و(غير المحررة والتي يتجاوز الاستهلاك فيها 70% من اجمالي طلب المحافظات).

5 - قرار الحكومة ممثلة في وزارة النفط والمعادن المتعلقة بآلية مشتروات النفط تساهم في سحب قدر كبير من السيولة النقدية وفيه ويلعب دورا هاما في تخفيف الضغط على طلب العملة في السوق المحلية ليقوم البنك المركزي بتوفيره وسيشكل ضغطا كبيرا على المحافظات غير المحررة في توفير سيولة نقد محلية وارتفاع في عروض النقد الأجنبي المدخر.

6 - ارتفاع نسبة الإقبال على شراء العملات عبر مزاد البنك ليتجاوز العرض بنسبة 143% يستدعي تعزيز العرض ويعزى ذلك الازدياد في الطلب بزيادة الثقة وصحة الآلية المتبعة.

7 - تتوفر الكثير من الارصدة يمكن أن تساعد في التخفيف من الطلب على العملات الاجنبية في سوق الصرف كوحدات سحب خاصة - وديعة مالية - دعم متعدد الاوجه. ويسبق ذلك تنظيم عمليات العرض والطلب وانتهاج الشفافية وسحب أكبر قدر من السيولة النقدية بالعملة المحلية.

8 - ترشيد الانفاق الحكومي واعتماده بالعملة المحلية سيوفر حجما كبيرا كن العملات الاجنبية يمكن توظيفه في تغطية الأولويات الاساسية من السلع الغذائية التي تعتمد على النقد الاجنبي.

9 - تهيئة البنوك التجارية واعادة نشاطها يسهم في القيام بدورها الفاعل والتي انقطعت في عام 2015 بأسباب الحروب والعمليات العسكرية ليتحمل الصرافون أعباء توفير العملة الاجنبية للقطاع التجاري وكذلك صرف المرتبات والاجور.

10 - المضاربة أصبحت خياراً استراتيجياً وتوجهاً شائعاً لدى كثير من المواطنين وخاصة حائزي العملات الاجنبية من كافة الفئات نظرا لتراجع العملة المحلية وتهالك الاسواق وضعفها والاعتقاد السائد بانها بدائل مربحة لتحقيق الثراء دون النظر الى المخاطر ونسبة وقوعها.

11 - التراجع المفاجئ لسعر الصرف تسبب بخسائر فادحة وأرقام مهولة لأصحاب المراكز المالية طويلة الاجل من كافة القطاعات وربما الافراد.

12 - الاخبار الإيجابية تسود الموقف وحالة الارباك تسببها فوبيا إعلامية تجعل من أسعار الصرف أرقاما متذبذبة أحيانا.

13 - كافة التوقعات تبشر وفق المعطيات بدعم خارجي وان تأخر بعضها لأسباب.

14 جميع الوزارات تواكب عمل البنك المركزي للسير وفق منظومة اقتصادية.

رؤية حول نظام الرقابة وإعادة تنظيم اعمال الصرافة

د/ رجوان عبدالوهاب محمد

عندما نتحدث عن الرقابة وتفعيل الدور الرقابي على مستوى الأنشطة المختلفة الاقتصادية او المالية او الاجتماعية، وعند السعي لتحقيق هدف معين لابد من تتبع سير العمل لتحقيق هذا الهدف واكتشاف أي انحراف عما هو مخطط له فعلا ومحاولة تصحيح ذلك في الوقت المناسب، فأننا هنا نعني ان يكون هناك نظام يستشعر حدوث الخطاء قبل وقوعه ويصوبه في الوقت المناسب قبل تفاقم الازمة، ولكن ما نشهده في الوقت الراهن من أزمات متتالية دليل عن عدم تفعيل هذا الدور على المستوى العام لمختلف الأنشطة ومنها القطاع المالي. فغياب هذا الدور كان له الأثر الأكبر على عدم استقرار وتدهور قيمة الريال اليمني امام العملات الأجنبية الأخرى، مما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والمعيشي للبلاد، والذي كان من اهم أسبابه المضاربة بالعملة من قبل بعض شركات ومنشاة الصرافة، وعدم السيطرة على هؤلاء المضاربين لعدة أسباب أبرزها عدم القدرة على مراقبة حركة اعمالها من قبل البنك المركزي لعدم تفعيل الشبكة الموحدة التي تساهم في هذا الدور، بالإضافة الى عدم شفافية البيانات والتقارير التي تقدمها تلك الشركات والمنشآت للبنك المركزي كمتطلبات سلامة ومتانه وامن المعلومات.

هذا الامر استدعاء الحكومة والبنك المركزي وضع ضوابط إضافية لتحقيق الاستقرار للعملة المحلية من خلال جملة الإجراءات والقرارات المعلن عنها مؤخرا، ولكن هل تحقق هذه الإجراءات والقرارات الهدف، ما تم ملاحظته حتى الان بانها إجراءات قوية وفعاله إذا تم العمل بها فعلا ولكنها للأسف بقيت قيد التنفيذ لافتقارها لقوة التنفيذ.

حيث ظهر مؤخرا مخالفات كثيرة لشركات ومنشئات الصرافة والتي من ضمنها فتح حسابات للعملاء من الجمهور الذي يجعلها مخالفة لأحكام قانون تنظيم اعمال الصرافة والذي يحدد ان اعمال الصرافة تقتصر على بيع وشراء العملات الأجنبية والحوالات المالية فقط، وذلك وفقا للمادة رقم(14) من القرار الجمهوري للقانون رقم(19) لسنة 1995م، والمعدلة بالمادة رقم (9) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (15) لسنة 1996م. فتشكيل فريق التفتيش الميداني التابع للبنك المركزي والذي يقوم بحملات تفتيش واسعة وعلى مستوى المناطق المحررة لضبط المخالفين واقفال شركاتهم ومنشاتهم، بهدف تصحيح مسار اعمال تلك الشركات والمنشاة وفقا للوائح والنظم المحددة في قانون الصرافة.

لهذا لابد من إيجاد نظام رقابي فعال يساهم في تنظيم اعمال الصرافة من خلال تفعيل نظام الالي يراقب حركة اعمالها وبذات اننا في وضع غير مستقر. وان يكون هناك مركز للتنبؤات بالتغيرات في سعر الصرف يساهم في تحليل المشكلة ومعرفة أسبابها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب مما يخفف من حده المشكلة، والتوصية بالكف عن فتح محلات صرافة جديدة في الوقت الراهن لأننا نبحث عن الكيف وليس الكم، ولابد من تكثيف الجهود لتنظيم اعمال الصرافة ومراقبة وتحليل التقارير المالية لهم بشكل مستمر ودقيق حتى يتم تحديد الانحرافات اول بأول. لهذا يمكننا القول بانه متى ما كان هناك نظام رقابة فعال وقوي متى ما يمكن القول باننا في الطريق السليم لتصحيح المسار المنحرف لأي عمل من الاعمال. وإيجاد الحلول الجذرية للمشكلة وليس الترقيعيه التي ما تلبث ان تعود من جديد وبصورة اقوى.

هيكل الوظائف والمرتبات في اليمن في الميزان

نستعرض في هذا المقال باختصار هيكل الاجور والمرتبات في الدولة بحسب الفئات واجراء تحليل بسيط بالريال اليمني والدولار وتعليق عام على ذلك بعد الجدول.

من خلال بيانات الجدول الموضح لقيمه الراتب للأفراد بمراحله المختلفة بالدولار خلال العام نلاحظ ثبات هيكل المرتبات لعده سنوات بالرغم من التغييرات الهائلة في المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالمرتبات وخاصه انهيار سعر صرف الريال والارتفاع الجنوني في الأسعار وبالتالي ارتفاع نسبه التضخم بشكل غير مسبوق.

عند احتساب المرتبات الإجمالية سواء شهريا او سنويا وتحويلها الى الدولار الأمريكي بحسب أسعار الصرف المبينة في الجدول ندرك الوضع الصعب للموظف ومحدودية الدخول والتي لا تفي بأدنى متطلبات حفظ الحياة من الغداء وكذا سد متطلبات الحياة الأساسية الأخرى.

يتأثر المرتب الحقيقي صعودا وهبوطا مع التغيرات في أسعار الصرف لان البلد يعتمد على الاستيراد في سد حاجات السكان من السلع الغذائية والتي تقيم وتباع بالعملات الأجنبية.

ان هيكل المرتبات لا يفي بمتطلبات الحياة ويرمي بأكثر فئات الهيكل في قاع الفقر والمجاعة ويشكل انتهاك صريح لقوانين ومعايير العمل والأجور على مستوى العالم ويشكل انتهاك لحقوق الانسان

يجب الإسراع بتغيير هيكل المرتبات بالزيادة ليتواكب مع المتغيرات الاقتصادية في البلد ويكون مرنا يتناسب مع القيمة الحقيقية للأجر ليتمكن من سد متطلبات العيش الكريم.

إعداد:

د/ حسين الملعسي

د/ نهال علي عكبور

جدول يوضح قيمة رواتب الافراد بمراحله المختلفة بالدولار خلال العام											
البيان			قيمة العلاوة	اجمالي الراتب مع المراحل	30%	اجمالي الراتب الشهري+ قيمه العلاوة لعام واحد وال 30%	الراتب الشهري عند سعر صرف			اجمالي الراتب الشهري عند سعر صرف خلال العام		
							215	1750	1102 السعر التاشيري	215	1750	1102 السعر التاشيري
وظائف السلطة العليا		رئيس الجمهورية	11200	283990	0	295190	1372.98	168.68	267.87	16475.721	2024.16	3214.4102
		نائب رئيس الجمهورية	10000	253990	0	263990	1227.86	150.85	239.56	14734.326	1810.2171	2874.6642
		رئيس الوزراء	8800	223990	0	232790	1082.74	133.02	211.24	12992.93	1596.2743	2534.9183
		نائب رئيس الوزراء	7600	193990	0	201590	937.63	115.19	182.93	11251.535	1382.3314	2195.1724
		وزير	6431	163990	0	170421	792.66	97.38	154.65	9511.8698	1168.6011	1855.7641
		نائب وزير	5200	133990	0	139190	647.40	79.54	126.31	7768.7442	954.44571	1515.6806
المستوى الأول	وكيل وكيل مساعد مدير عام	1	4000	103990	31200	139190	647.40	79.54	126.31	7768.7442	954.44571	1515.6806
		2	3297	86417	25950	115664	537.97	66.09	104.96	6455.6651	793.12457	1259.4991
		3	2944	77585	23300	103829	482.93	59.33	94.22	5795.107	711.97029	1130.6243
المستوى الثاني		4	2628	69700	20900	93228	433.62	53.27	84.60	5203.4233	639.27771	1015.1869
		5	2434	64833	19450	86717	403.33	49.55	78.69	4840.0186	594.63086	944.28675
		6	2253	60326	18100	80679	375.25	46.10	73.21	4503.014	553.22743	878.53721
المستوى الثاني		7	2087	56153	16850	75090	349.26	42.91	68.14	4191.0698	514.90286	817.67695
		8	2006	54146	16250	72402	336.75	41.37	65.70	4041.0419	496.47086	788.40653
		9	1858	50431	15150	67439	313.67	38.54	61.20	3764.0372	462.43886	734.36298
المستوى الثالث		10	1786	48645	14600	65031	302.47	37.16	59.01	3629.6372	445.92686	708.14156
		11	1595	43860	13150	58605	272.58	33.49	53.18	3270.9767	401.86286	638.16697
		12	1477	40906	12300	54683	254.34	31.25	49.62	3052.0744	374.96914	595.45917
المستوى الرابع		13	1420	39487	11850	52757	245.38	30.15	47.87	2944.5767	361.76229	574.48639
		14	1315	36858	11050	49223	228.94	28.13	44.67	2747.3302	337.52914	536.00363
		15	1217	34423	10350	45990	213.91	26.28	41.73	2566.8837	315.36	500.79855
المستوى الخامس		16	1171	33287	10000	44458	206.78	25.40	40.34	2481.3767	304.85486	484.11615
		17	1084	32353	9700	43137	200.64	24.65	39.14	2407.6465	295.79657	469.7314
		18	968	32136	9650	42754	198.86	24.43	38.80	2386.2698	293.17029	465.5608
المستوى السادس		19	896	31870	9550	42316	196.82	24.18	38.40	2361.8233	290.16686	460.79129
		20	800	31390	9400	41590	193.44	23.77	37.74	2321.3023	285.18857	452.88566

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

سنغافورة
نهضة بنيت بالدموع والعرق

د/ سامي محمد قاسم
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

سنغافورة، الاسم الرسمي هو جمهورية سنغافورة، هي جمهورية تقع على جزيرة في جنوب شرقي آسيا، عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ملايو، ويفصلها عن ماليزيا مضيق جوهور وعن جزر ريا والإندونيسية مضيق سنغافورة. وتعتبر سنغافورة رابع أهم مركز مالي في العالم ومدينة عالمية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. ويعد مرفأ سنغافورة خامس مرفأ في العالم من ناحية النشاط.

يرجع اسم سنغافورة، وهي تلفظ باللغة المحلية "سنغافورة"، إلى كلمتي "سنغار" و"بورا" السنسكريتية التي يعنيان "مدينة الأسد"

مساحتها عند نيل الاستقلال عام 1965، لم تكن تتجاوز نصف مساحة البحرين، أو عُشر مساحة إمارة دبي. ولسنغافورة تاريخ حافل بالمهاجرين. فسكانها الذي يصل تعدادهم إلى خمسة ملايين، هو خليط من الصينيين والمالاويين والهنود وآسيويين من ثقافات مختلفة والقوقازيين. 42% من سكان الجزيرة هم من الأجانب الوافدين للعمل أو للدراسة. وتعتبر سنغافورة ثالث دولة في العالم من ناحية الكثافة السكانية بعد ماكاو وموناكو. بعد الانفجار الديموغرافي الذي شهدته من 1985 إلى 2001 ميلادي.

وفي مؤشر جودة الحياة التي تنشره "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" في مجلة "الايكونوميست"، حصلت سنغافورة على الدرجة الأولى في آسيا والمرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم. وتمتلك تاسع أعلى احتياطي في العالم. ولدَى الدولة جيش وطني مجهز بشكل جيد ويعتمد على أحدث الأسلحة. ووفق مؤشر هيتلي وشركاؤه للقيود على التأشيرات عام 2014 احتل الجواز السنغافوري المركز السادس على مستوى العالم حيث يمكن من حمله دخول 167 دولة من دون تأشيرة مسبقة، بعد الانكماش في الربع الرابع من العام 2009 الذي وصل إلى 6.8%- استعادت سنغافورة تنامي اقتصادها في النصف الأول من 2010 لتصبح أسرع دولة في إنعاش اقتصادها بنمو وصل إلى 17.9%.

أعلنت سنغافورة الاستقلال عن بريطانيا من طرف واحد في أغسطس 1963، قبل الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي الماليزي في سبتمبر لتلحق بالملايا وصباح وسراوق نتيجة استفتاء الاندماج 1962 لسنغافورة/ تم طرد سنغافورة من الاتحاد الفيدرالي بعد عامين، بعد الصراع الفكري والأيديولوجي الساخن بين حكومة زعماء حزب العمل الشعبي والحكومة الفيدرالية في كوالالمبور. ظهر لي كوان يو" (رئيس وزراء سنغافورة) أمام الإعلام وهو ينهش بالبكاء بعد قرار ماليزيا بالانفصال والتخلي عن جزيرة سنغافورة التي كانت جزء منها فوجهت ماليزيا الصفعة عام 1965م للبلد الصغير والفقير ومحدود الموارد سنغافورة، حيث أنها لا تمتلك أي موارد طبيعية على أراضيها. فما من نفط البتة!، وما من غاز طبيعي ولا تملك أي ثروة معدنية يمكن التنقيب عنها.

عانت سنغافورة كثيراً من الفساد الإداري والمالي والأمني حيث كانت تصنف سنغافورة آن ذاك واحد من أخطر الأماكن في العالم لتعرضها للجرائم والسرقات فقد كان يسودها انفلات أمني بشكل كبير جداً.

بعد عودة "لي كوان يو" من جامعة اكسفورد كان محامياً جيداً وسياسياً محنك وهو أول أمين عام وعضو مؤسس لحزب العمل الشعبي. ورأى ما وصلت إليه بلده من مستوى

التخلف والرجعية مما كان يزيده ذلك أكثر حسرة وندامة على وطن ينظر إليه البعض بأنه خارج الكوكب الأرضي جاءت الانتخابات البرلمانية وفاز "لي كوان يو" بمنصب رئيس وزراء الجمهورية السنغافورية وحكمها لمدة ثلاثة عقود متتالية صنع نهضة حديثة في ظل تلك الظروف الصعبة والشاقة التي شهدتها بلده.

تلقى الكثير من الصدمات أثناء حكمه فليس كان باليد شيء ليفعله، شعب فقير متخلف وحكومة عائشة وتعودت أن تعيش على الفساد الإداري والمالي والاخلاقي بلد يعمه الرشاوي ونهب المال العام وخلافات ونزاعات عرقية مجتمعية بين أكثر من ثلاثة أعراق صينيون وملاويين وهنود وسكان شرق آسيا حيث يمثل الصينيون منه ما نسبته 75% بالمئة، في حين يمثل الملايو 15% والهنود 8%. وإذا ما التفتنا للمعتقدات فالحال ليس أفضل، فأمامنا مزيج شديد التنوع منها يضم المسلمين والمسيحيين والهندوس والبوذيين والطاويين وغيرها من الأديان والطوائف، كان يحلم بأن ينقل سنغافورة من دول العالم الثالث إلى العالم الأول. بنى وطناً للمواطن وليس وطناً له حيث كانت الجزيرة مجرد قرية للصيادين تخلو من الموارد الطبيعية اسسها السير "توماس ستامفورد رافلز" عام 1819م

■ في عام 1971 م، انسحبت آخر القوات البريطانية من سنغافورة وبعد رحيل المستعمر البريطاني من منطقة جنوب شرق آسيا خلفوا ورائهم فوضى عارمة فكان لزاماً على سنغافورة أن تواجه مخاطر التمدد الشيوعي في المنطقة خصوصاً وأنها دولة فقيرة محدودة الموارد قريبة من الدب السوفيتي. حيث انه.

بعد الانفصال شهدت البلاد وضع مترديا جدا يسوده الفوضى والبطالة والفقر وعدم الاستقرار بعد أن كانوا يعتمدون على مواردهم من بلدان أخرى فقد كان يأتون بالأتربة بالقوارب والسفن ليبنوا بها داخل الجزيرة لانعدام ذلك بداخلها وأيضاً المعاناة الكبرى هي قلة وشحة المياه فيها فقد كان مصادر المياه فيها تستورد من ماليزيا. كان التخلف والثقافة المنحطة طابع يعكس مدى تدهور هذا البلد الصغير فكانت الشوارع مليئة بالمخلفات الطبيعية والضارة ومخلفات الصرف الصحي وبقايا الأكل ترمى إلى الشوارع لم يكن لدى الدولة إمكانيات لتخفيف من هذي المعاناة في بلد متخلف بكل ما تعنية معاني التخلف سوى سن وفرض القوانين الصارمة وفرض عقوبات جبارة لمن يرتكب أي نوعاً من المخالفات الممنوعة ولذلك سميَّ ببلد القوانين.

لا لليأس ونعم للبناء والتنمية:

رسمت حكومة سنغافورة الجديدة خططًا طموحة لإحياء الدولة الجديدة. فقد شجعت التعليم لصياغة هوية قومية مشتركة تجمع بين القوميات المختلفة التي تتكون منها سنغافورة، وأعدت المناهج الدراسية التي تدرب خريجي المدارس على الوظائف التي تحتاجها الصناعات الجديدة، كما بدأ تطبيق نظام الخدمة الوطنية وأُعدّ برنامج جديد للإسكان. ومنذ الستينيات من القرن العشرين، بدأت الصناعة تحل محل تجارة الترانزيت التقليدية كمصدر رئيسي للدخل في سنغافورة، وتحسنت الخدمات الصحية والاجتماعية. بخلال سنة 1969م جرى تشييد 52 مصنعا وتوافرت 17 ألف فرصة عمل جديدة وفي عام 1970، أضافت الاستثمارات الجديدة 20 ألف وظيفة أخرى وازدادت الإيرادات والمداخيل للحكومة السنغافورية وهكذا، استمر النمو الاقتصادي في الدولة. وبحلول الثمانينيات من القرن العشرين، أصبحت سنغافورة من أكثر بلدان آسيا استقرارًا ورفاهية.

ستطاع "لي كوان يو" أن يبني نهضة اقتصادية وأن يجعل بلده من أهم البلدان كما كان يحلم، حيث اعتمدت سياسته في الاستثمار على الإنسان السنغافوري نفسه من خلال التعليم وتكثيف البعثات العلمية للخارج وتطوير المستوى الانساني والصناعي بمجملة، شقت سنغافورة طريقها معتمدة على الثروة البشرية وذوي الكفاءات، رأى "لي كوان يو" أن لا نهضة اقتصادية إلا في استثمار الفرد ذاته وتأهيله فوضعت مناهج علمية حديثة وركزت على بناء المعلم فهو القاعدة الأساسية لبناء الأجيال القادمة. يتعدى سكانها خمسة مليون ونصف نسمة مساحتها 2776 ميل مربع.

فمن خلال مزيجٍ فريدٍ من السياسات التي تمنح الأولوية للجدارة والكفاءة والاستحقاق على أي صفة أخرى، تمكنت سنغافورة من تطوير نظام تعليمي مُنصِف للجميع، وخدمة مدنية عامة متقدمة تضمن فعالية العمل الحكومي، وترفع مستويات الإنتاجية الوطنية، وتحقق التنمية المستدامة، وتُرسي التماسك المجتمعي. لقد كان نظام الحوكمة بالجدارة حقاً، بمثابة الريح الدافعة لأشرعة سنغافورة نحو التقدم

ومن أهم الجهود التي بذلها لي كوان يو إنشاء هيئة التنمية الاقتصادية في عام 1961، كمؤسسة واحدة يسهل على المستثمر التعامل معها ولا يحتاج للتعامل مع عدد كبير من الإدارات والوزارات. هذا الاجراء جذب المستثمرين الاجانب مع اعطائهم امتيازات ضريبية وضمانات قانونية وحمايتهم استعانت الهيئة بخبراء من برنامج التنمية في الامم المتحدة واستطاعت الترويج للاستثمار في سنغافورة وتقديم الضمانات مع التركيز على أربع صناعات أساسية هي بناء وصناعة السفن وهندسة المعادن والكيماويات والأدوات الكهربائية.

واختار رئيس الوزراء لي كوان يو أفضل العلماء والخريجين المؤهلين من جامعات أجنبية للعمل بهذه اللجنة واختار لها رئيساً مؤهلاً استطاع أن يجعل منها مؤسسة ناجحة وكانت تعقد ندوات مع مديري الشركات متعددة الجنسيات للاستماع لمشاكلهم القانونية وغيرها. نجحت سياسة اللجنة في جذب شركات النفط الكبري مثل شل وأيسو وانشئت المصافي النفطية ومصانع التكرير وبحلول التسعينات أصبحت ثالث أكبر مركز لتكرير النفط في العالم بعد هيوستون ونوتردام وثالث أكبر مركز لتجارة النفط بعد نيويورك ولندن وأصبحت منتجاً رئيساً للبتروكيماويات على مستوي العالم.

استمرت سنغافورة بتحقيق نمو اقتصادي متميز منذ بداية عام 1980 عندما استطاعت ان تخفض معدل البطالة في البلاد الي 3% واستطاعت ان تقفز بالناتج المحلي الاجمالي واستمرت بتحقيق النجاح وفي عام 1981م افتتحت مطار شانغي سنغافورة واستثمرت الحكومة في شركة طيران سنغافورة واستثمرت في ميناء سنغافورة الذي اصبح فيما بعد واحد من أكثر موانئ العالم ازدحاما، عملت الحكومة في وقت سابق علي انشاء مجلس التنمية الاسكاني في سنغافورة التي استطاع حل مشكلة سنغافورة الاسكانية وانهاء مشكلة البيوت العشوائية عمل المجلس علي تخصيص الاراضي وتسليمها الي القطاع الخاص لتقديم خدمات راقية للسكان مرتفعي الدخل وكذاك عملت علي برنامج اخر عبر ردم البحر حيث بلغ مجموع عمليات الدفان من عام 1960 الي 2005 ما يقارب 3577 هكتارا 0.05% من مساحة سنغافورة. وقد تضاعف معدل دخل الفرد في المدينة-الدولة 29 مرةً قافزًا من نحو 435 دولارًا إلى أكثر من 12700 دولار، في أثناء ثلاثة عقود تلت تولي لي سدة رئاسة الوزراء أول مرة عام 1959 إلى حين تنحيه عام 1990. وللمقارنة، ازداد معدل دخل الفرد 10 أضعاف فقط في الجارة ماليزيا (من 230 إلى نحو 2400

دولار).

وذكر لي كوان في حوار مع جريدة "نيويورك تايمز": "نحن نعلم أننا لو سرنا على نهج الدول المجاورة سنموت، فنحن لا نملك شيئا بالمقارنة مع ما يمتلكونه من موارد. ولهذا، ركزنا على إنتاج شيء مميز وأفضل مما لديهم، وهو القضاء تماما على الفساد، والكفاءة، واختيار أصحاب المناصب والنفوذ بناء على الجدارة والاستحقاق. ونجحنا".

وأدركت الحكومة أن السبيل الوحيد لضمان نجاح هذا النظام هو أن تمسك بزمام الأمور لتضمن تلبية جميع احتياجات السكان المادية. وكلفت هيئة التنمية والإسكان بإقامة مبان سكنية شاهقة. وأفضى تطوير القطاع الصناعي وزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلاد إلى زيادة فرص العمل. وتشكلت معالم الدولة الوليدة تدريجيا.

ودُشنت حملات عامة لغرس حس الانتماء لمجتمع غير متجانس يضم سكان من مختلف الثقافات. ودعت أولى هذه الحملات إلى الحفاظ على نظافة البيئة والصحة العامة، تحت شعارات عديدة، منها "حافظوا على نظافة سنغافورة"، و"ازرعوا الأشجار".

وركزت حملات أخرى على تنظيم الأسرة، وحث الناس على "الامتناع عن الإنجاب بعد طفلين". وفي ظل الانتعاش الاقتصادي، دُشنت الحملة القومية للتأدّب في التعامل مع الآخرين، وحملة أخرى تحث الناس على تحدث لغة المندرين، لبناء مجتمع متماسك ومتحضر يراعي كل فرد فيه حقوق ومشاعر الآخرين.

نمو اقتصادي وتدخل حكومي قاسي:

جمع نظام حكم سنغافورة في عهد لي كوان يو بين الاستبداد السياسي واتساع تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد.

في عام 1986، ذكر لي كوان يو في حوار صحفي: "كثيرا ما اتُهمت بأنني أتدخل في الشؤون الخاصة بالمواطنين. وأنا لا أنكر هذا، ولو لم نفعل ذلك، لما كنا وصلنا إلى هذه المرحلة. ولولا تدخلنا في كل صغيرة وكبيرة من حياتهم، بداية من جيرانهم إلى عاداتهم وسلوكياتهم ولغتهم، لما حققنا هذا التقدم الاقتصادي. نحن نحدد ما هو الصواب".

عندما اجتمع أول برلمان لسنغافورة في ديسمبر عام 1965 م، كانت مقاعد المعارضة خالية، فقد قاطعت المعارضة الجلسة الافتتاحية بحجة أن الاستقلال كان زائفا. وقد استقال نواب المعارضة وهرب اثنان منهما من سنغافورة خوفًا من الاعتقال. وهكذا ظلت سنغافورة بدون معارضة حتى عام 1981.

الاهتمام بالبيئة والنظافة جزء من التنمية

إن الحرص على النظافة في سنغافورة ليس بدافع الحفاظ على المظهر المثالي فحسب، ففي هذا البلد الصغير الذي لم ينل استقلاله إلا منذ أقل من 56 عاما، أصبحت النظافة مرادفا للنهضة الاجتماعية والنمو الاقتصادي غير المسبوق

وبينما قد لا يعتقد المواطنون أن نظافة بلادهم لا مثيل لها، ربما من باب التواضع، فإن حكام سنغافورة بذلوا كل ما في وسعهم للحفاظ على هذه الصورة العامة الناصعة. ويقول دونالد لو، الأكاديمي السنغافوري والباحث في السياسة العامة: "إن الحكومة السنغافورية تحرص دائما على ترسيخ هذه الصورة المثالية الناصعة للبلاد. وكانت النظافة في البداية تحمل معنيين، النظافة المادية - بمعنى نظافة البيئة- ونظافة يد الحكومة والمجتمع، أي عدم التهاون مع الفساد".

وكان تحقيق النظافة المثالية في البلاد يستوجب اتخاذ خطوات جادة، مثل تطوير أنظمة صرف صحي عالية الجودة، ووضع برامج لمكافحة حمى الضنك والأمراض، وتنظيف نهر سنغافورة شديد التلوث على مدى عشر سنوات، وزرع الأشجار في جميع أنحاء الجزيرة، وجمع بائعي الطعام، الذين كانوا منتشرين في جميع شوارع العاصمة سابقا، في أسواق تعلوها الأسقف.

مهد تحسن الأوضاع البيئية في البلاد، ونجاح سنغافورة في استقطاب المستثمرين والسياح على السواء، الطريق للنمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهدته البلاد. وتتصدر العاصمة سنغافورة في الوقت الراهن قائمة المدن العالمية ذات أفضل الأوضاع الاجتماعية، مثل الأمان الشخصي وجودة المعيشة. ويصنف نظام اقتصاد السوق الحر الذي تتبناه سنغافورة واحدا من أكثر النظم تنافسيةً في العالم.

التأثير على سلوكيات المجتمع كموجه للتنمية:

يحصل مقدمو المأكولات والمشروبات على منحة مالية إذا وفروا بدائل صحية للزبائن، في إطار برنامج الغذاء الصحي الذي دشنته هيئة الترويج لأنماط الحياة الصحية بسنغافورة. وهذا يعد مثالا على السياسات التي تضعها الحكومة لتوجيه سلوكيات المواطنين لاتخاذ قرارات أفضل.

تعاونت الحكومة مع فريق مسؤول عما يعرف بـ "الرؤى السلوكية" للمواطنين، الذي يطلق على أفراده اسم "وحدة التحفيز"، المعنية بتطبيق "نظرية التحفيز" على السياسات الحكومية، وهي النظرية التي فاز عنها ريتشارد ثالر بجائزة نوبل. وتقوم هذه النظرية على فكرة مؤداها أن الناس يمكن توجيههم لاتخاذ قرارات أفضل من خلال سياسات بسيطة وغير ملحوظة، دون مصادرة حريتهم في الاختيار.

ولفتت نظرية التحفيز أنظار الكثير من واضعي السياسات في العالم، لكن سنغافورة تحديدا كانت تتبنى استراتيجيات مشابهة للتأثير على سلوكيات المواطنين من قبل انتشار هذه النظرية بسنوات طويلة، وقد يرجع هذا لأسباب تاريخية.

فمن المعروف أن سنغافورة مضرب المثل في النظام والكفاءة، وفوق ذلك هي المكان الذي يُحظر فيه مضغ العلكة. وغدت اليوم، بعد جهود مضنية، واحدة من المراكز المالية في العالم.

في أعقاب طردها من الاتحاد الماليزي، وإعلان استقلالها في عام 1965، وجدت سنغافورة نفسها غارقة في مشكلات اجتماعية واقتصادية كثيرة، علاوة على البطالة وتدني مستوى التعليم والإسكان غير اللائق، وانعدام الموارد الطبيعية وصغر المساحة.

وتولى مهمة النهوض بسنغافورة رئيس الوزراء الراحل لي كوان يو. إذ أدرك كوان يو أن سنغافورة لن تزدهر إلا بتغيير شامل.

وفي غضون 50 عاما، آتت هذه الاستراتيجية ثمارها، وأشار تقرير للبنك الدولي أن سنغافورة توفر المناخ الأكثر ملاءمة وتشجيعا لمزاولة أنشطة الأعمال في العالم.

وبالرغم من أن السنغافوريين لا يزالون يعشقون الحملات الشعبية، إلا أن البلاد تتبنى بشكل منهجي أساليب للتأثير ضمنيا على سلوكيات السكان.

قد تُصادف في سنغافورة بعض الإشارات البسيطة التي يراد بها التأثير على سلوكيات الناس وقراراتهم. إذ توضع مثلا سلال النفايات بعيدا عن محطات الحافلات لفصل المدخنين عن سائر الركاب. وتكشف لك إيصالات الكهرباء والغاز استهلاكك للطاقة مقارنة باستهلاك جيرانك.

كما وضعت الأجهزة والمعدات الرياضية بالقرب من مداخل ومخارج المساكن الحكومية لتذكير الناس بممارسة الرياضة باستمرار.

وتنتشر على رصيف محطة القطار أسهم خضراء وحمراء لتيسير نزول الركاب من القطار. وإذا اخترت التنقل بالقطار خارج أوقات الذروة، أي قبل السابعة صباحا، سيقل ثمن التذكرة.

ووضعت الحكومة في مقدمة أولوياتها تشجيع الناس على اختيار البدائل الغذائية الصحية، لا سيما بعد أن أشار استطلاع قومي للرأي أن ستة من بين كل عشرة سنغافوريين يأكلون في المطاعم أربع مرات على الأقل أسبوعيا.

فارس مصطفى ، سنغافورة: ماذا نتعلم من هذا البلد الآسيوي المولع بالنظافة لدرجة جعلته يحظر العلكة؟، بي بي سي ، 14 ابريل 2021 https://www.bbc.com/arabic/vert-cul-56694458

إلى من يهمه الأمر
(الوديعة)

■ الوديعة وما أدراك ما الودائع ... كُثر الحديث عن الوديعة منذ فترة طويلة حيث يتكلم عنها المواطن قبل المسؤول، والفقير قبل الغني، فلما تعلق الآمال عليها؟ وهل لنا من سبيل غيرها نحيا به حياة كريمة على هذه الارض؟

هناك سؤال مُلح يطرح نفسه علينا ماذا صنعت لنا الوديعة السابقة من نِعم حتى نُعلق حاضرنا ومستقبلنا على الودائع ما ذهب منها وما هو آت؟

الوديعة السابقة أوقفت تدهور الريال وكبح جنون الأسعار (مؤقتًا) وبعدها انهار الريال وعادت الأسعار للجنون، كما تركت الوديعة السابقة ملف مُثخن بالشك والريبة ودعاوي الفساد؛ بسبب سوء استخدامها للأغراض التي أُودعت لأجلها، بل أصبح ملف الوديعة السابقة قيد يحول دون الحصول بسهولة ليس فقط على منحة جديدة بل ونزع الموثوقية في سمعة الدولة عالميًا، وأعاق الحصول على المعونات والمنح والقروض من مصادرها العالمية المختلفة.

أن أي مبلغ دُفع من الودائع المنتظرة والمأمولة لا يزيد عن عدد أصابع اليد من مليارات الدولارات فقط وستمنح لمرة واحدة ولن تنقلنا إلى مصاف الدول الأوروبية المتقدمة اقتصاديًا ولا إلى مصفوفة الرفاهية الخليجية.

إن إصلاح ومعافاة الاقتصاد يتطلب حيازة أكثر من مائة مليار دولار حسب بعض التقديرات، فمن يا ترى يمنحنا هذه الأموال المرعبة ؟

إن أردنا البحث عن منح فيجب الحصول عليها من هنا في اقتصاد البلاد المنهوب نهارًا جهارًا، وعلى مسمع ومرئا في تبديد ونهب مريع لموارد طائلة تذهب إلى جيوب رجالات اقتصاد الفوضى والحرب وبأشكال شتى، وهي موارد متاحة ودائمة وكبيرة تشكل ودائع متاحة على الأرض يمكن الاعتماد عليها.

إن أردتم فعلًا حل مشاكل البلاد الاقتصادية عليكم البدء الفوري بإصلاح شامل للدولة ومؤسساتها وتحصيل مواردها المنهوبة وسد أنابيب تسريب الموارد المالية الطائلة إلى جيوب رجال اقتصاد الفوضى على طول وعرض البلاد.

وأخيرًا نقول إن الودائع وعلى الرغم أنها تسيل لعاب البعض لكنها لا تسمن ولا تغني من جوع.

رئيس التحرير

#ولا_أسهل
من حوالة عبر القطيبي اكسبرس

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank

www.qtbbank.com